الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

رقم:.....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: إقتصاديات التمويل والبنوك

عنـــــــــوان الـموضـــــــوع:

دور السياسة المالية في تحفيز الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

إعداد الطالبتين:

- حشفة مروة
- صونيا مراح

تحت إشراف الأستاذ:

نذير عبد الرزاق

أعضاء اللجنة المناقشة

بوخرص عبد الحفيظ	أستاذ محاضر ب	رئيسا
نذير عبد الرزاق	أستاذ محاضر ب	مشرفا و مقررا
سعودي عبد الصمد	أستاذ محاضر ب	مناقشا

السنة الجامعية: 2016 - 2017

الشكر والعرفان :

أول الشكر لله القهار صاحب الفضل و الإكرام أكرمنا بنعمة الإسلام ويسر لنا سبل العلم و المعرفة

فله الشكر حتى و له الشكر بعد الرضى.

ثم كامل الشكر و التقدير للأستاذ المشرف "نذير عبد الرزاق" صاحب الفضل بعد الله على ما قدمه

لنا من نصائح و توجيهات قيمة خلال كل مرحلة من مراحل انجاز هذا العمل فله منا كل التقدير و

الاحترام.

كما نشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة و تسخير وقتهم و جهدهم لقراءتها.

ولا يفوتنا أن نشكر كل من زودنا بعلمه و كل من ساعدنا في انجاز هذا العمل.

كما نتقدم بالشكر إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسير لجامعة

محمد بوضياف بالمسيلة .

الإهداء:

الحمد الله الذي هدانا لهذا و ما كنا لنهتدي لو أن هدانا الله أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

إلى منبع فخري و اعتزازي إلى من غمرني بعطفه و حنانه و زرع بنفسي حب الخير والدي العزيز.

إلى من رافقتني دعاواتها،و زادني رضاها نجاحا إلى منبع الأمل الصافي الحنون و الأمل المشرق الذي لا يغيب ضوءه كالشمس و القمر أمي الغالية .

إلى الشموع التي أنارت دربي و قاسمتني حياتي بمرح و محبة إخوتي و أخواتي

إلى كل صديقاتي الغاليات و عائلاتهم، و إلى كل الزملاء و الزميلات في قسم العلوم الاقتصادية إلى كل من تسعه ذاكرتي و لم تسعه مذكرتي.

مروة

إهداء

إلى التي ارتجفت لأجلها كؤوس الشتاء، وتلبدت سماءها بصفوف العناء فعشت تحت كنف مرارتها بصفاء،

إلى التي ألهمتني الصبر وعلمتني حب الناس والخير محبوبتي "أمي" التي اعتبرها الماء والهواء.

إلى روح أبي الذي ينقصني في فرحتي هذه ألف رحمة تنزل عليه "مراح عبد الرشيد".

إلى التي كانت نور مسيرتي ونور الله ينير خطاها "جدتي لعماوي رقية" أطال الله في عمرها و

أبقاها تاجا على رؤوسنا .

إلى ربع حياتي ،روح قلبي ،إلى توأم روحي،إلى التي تعبت معي في انجاز مذكرتي وتحملت طريق السفر والشقاء صديقتي وحبيبتي مباركية ريمة إلى عائلتها.

فردا فردا "عمي العطوى""ماما زوبيدا" "بآيا " "عبيدة " .

إلى التي كانت لي في الدجي الحالك سراجا، إلى التي كبرت معي عن الايمان، إلى خالتي الحبيبة "سمية ".

إلى "خالي الزروق " "إلى خالي عبد الباسط " "وزوجته فوزية " إلى "ابنائه واخوتي اياد، الخير،شعيب.

إلى روح خالي الطاهرة "بلبواب عبد الرزاق" إلى أبنائه "رمزي " "عادل" " محمد " "نوال "

إلى "خالي خالد "وأبنائه "مينو "نسرين".

إلى أعمامي وعماتي كلن باسمه ومقامه " سليم"،"منير"،"ليلي"،"صرية"،"نادية".

إلى الذين قال عنهم عز من قال "واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا وأذكروا نعمة الله عليكم إذا كنتم أعداء فألف بين قلوبكم وأصبحتم بنعمته اخوان "، والأخوة في الله أسمي نعمة يمن بها الله

.عز وجل على عباده المخلصين.صديقاتي حبيباتي "عريب وفاء؛ يحياوي ايمان؛ رخيلة نور؛سارة؛أسيا؛ أحلام؛فطيمة؛ هدى.

إلى صديقتي وأختي الغالية "بحيح سارة"

إلى زميلتي في الدراسة إلى التي قاسمتني عناء هذه المذكرة "حشفة مروة"

إلى من علمني حرفا فصرت له عبدا؛ إلى أساتذتي وأستاذي ومشرفي الكريم "نذير عبد الرزاق".

إلى كل من شاركني في هذه المذكرة من قريب أو من بعيد أهدي لكم هذا العمل عربون محبة ووفاء.

صونيا

فهرس المحتويات

شكر عرفان

الإهداء

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مقدمة أ– ز

الفصل النظري

السياسة المالية و النمو الاقتصادي

تمهيد **9**

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية. **10**

المطلب الأول: تعريف السياسة المالية **10**

المطلب الثاني:أهداف و آلية عمل السياسة المالية. **11**

المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية **16**

المبحث الثاني: ماهية النمو الاقتصادي. **22**

المطلب الأول:تعريف النمو الاقتصادي **22**

المطلب الثاني: عناصر النمو الاقتصادي **24**

المطلب الثالث: نظريات النمو الاقتصادي **25**

خلاصة **35**

الفصل التطبيقي:

دور الإيرادات و النفقات في دعم النمو في ظل تغيرات أسعار النفط

تمهيد **37**

المبحث الأول: مسار تطور أسعار النفط (1986–2016) **38**

المطلب الأول: التطور التاريخي لأسعار النفط خلال فترة الدراسة (1986–2014) **38**

المطلب الثاني: أسباب انهيار أسعار النفط 49
المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لانخفاض أسعار النفط 50
المبحث الثاني: أثر عائدات النفط على السياسية المالية 54
المطلب الأول: أثر ارتفاع أسعار النفط على السياسة المالية (2000 – 2014) 54
المطلب الثاني: أثر انخفاض أسعار البترول على السياسة المالية (2014– 2016) 57
المطلب الثالث: تحليل مقارن بين ميزانية 2015 وميزانية 2016 حسب قانون المالية 58
المطلب الرابع : صندوق ضبط المواد 61
المبحث الثالث: تحديات السياسة المالية 67
المطلب الأول: ترشيد النفقات 67
المطلب الثاني: الضرائب. 70
المطلب الثالث:العوامل الخارجية 71
خلاصة 73
خاتمة 76
قائمة المصادر والمراجع 81

الجداول	الصفحة
الجدول رقم (01) : مقارنة بين تغيرات أسعار النفط وميزانية الدولة 2014/2000 مليار.	**54**
الجدول رقم (02): مقارنة بين تغيرات أسعار النفط وميزانية الدولة 2016/2014 مليار.	**57**
الجدول رقم (3):مقارنة بين مكونات الإيرادات في الجزائر 2015/ 2016 مليار.	**59**
الجدول رقم (4):مقارنة بين مكونات النفقات العامة في الجزائر 2016/2015 مليار.	**59**
الجدول رقم(5) : مقارنة بين رصيد الميزانية في الجزائر 2015/ 2016 مليار.	**59**

الأشكال	الصفحة
الشكل رقم (01) : السياسة المالية التوسعية	**14**
الشكل رقم (02) : السياسة المالية الانكماشية	**15**
الشكل (3): تطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة (2000-2014)	**55**
الشكل (4): تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز للفترة (2000-2014)	**55**
الشكل(5) : مقارنة بين مكونات ميزانية الدولة (2015- 2016) في الجزائر	**60**
الشكل رقم (6): منحنى بياني يبين توقعات نتائج صندوق ضبط الموارد (2014-2019)	**66**

مقدمة

تمهيد :

إن التطورات المستمرة التي شهدها العالم في النصف الأخير من القرن الماضي وخصوصا عندما يتعلق الأمر بظهور الأزمات المالية والاقتصادية العالمية، وتفاقم بعض المشكلات الاقتصادية على غرار التضخم والبطالة وتزايد حجم المديونية الخارجية وخدمة الدين العام والعجز الموازني، وإختلال وضعية ميزان المدفوعات لمختلف الدول وحدوث الكساد للاقتصاد العالمي، كل تلك الاختلالات أثرت على المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية.

إن السياسة الاقتصادية تشمل مجموعة من السياسات التي تعمل كل منها على تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف، والسياسة المالية تحتل مكانة هامة بين السياسات الأخرى لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الهام في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني و ذلك بفضل أدواتها المتعددة، التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الإقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعوق الإستقرار الإقتصادي، فبالإضافة إلى الأثار التوزيعية والتخصصية لأدوات السياسة المالية توجد أثار استقرارية تتمثل في دور الإنفاق الحكومي والضرائب في التأثير على الطلب الكلي ومن ثم على المتغيرات الإقتصادية الكلية.

ومع الإهتمام المتزايد بالفعالية السياسة المالية في تحفيز النمو الإقتصادي سعت السلطات المركزية للدول النامية خاصة لتبني مجموعة من الإجراءات التي تشمل الإستغلال الأمثل للمواد المتاحة من خلال إتباع سياسة مالية معينة تضمن نوعا من التوازن بين الضرائب والإنفاق العام ، والتي تنسجم مع تحقيق معدلات أعلى للنمو الإقتصادي.

الجزائر مثل بقية هذه الدول قامت بالتوسع في استخدام أدوات السياسة المالية في إطار ما تسمح به التشريعات المختلفة لوزارة المالية بسياسة نفقاتها وإيراداتها العامة في سبيل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للبلد ، إلا أن إعتماد الإقتصاد الجزائري على

الموارد البترولية كمصدر رئيسي للعملة الصعبة جعل من نمو الناتج الداخلي الحقيقي مرهونا بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية .

بعد الانهيارات المتتالية لأسعار النفط في السوق الدولية، وما صاحبها من هزات بنفس درجات الخطورة على الجزائر وإقتصادها، وهذه الإنهيارات خذلت مخططات الحكومة وجعلتها أمام واقع لا خيار لها فيه سوى إستراتيجية للتقشف، و الانخفاض في قيمة مداخيل الجزائر من العملة الصعبة أثر بصفة مباشرة على التوازنات الكبرى للاقتصاد الجزائري مما فرض على الحكومة، إتخاذ إجراءات لمواجهة هذه الإختلالات كان على رأسها الخفض من قيمة الدينار مقابل العملة الصعبة والزيادة في أسعار بعض الخدمات والمواد الاستهلاكية وفرض رسوم ضريبية جديدة للإيرادات العامة .

وبسبب أوضاع اقتصادية حرجة في الجزائر التي تميزت بضعف النمو الاقتصادي بشكل عام والتخوف من الإختلالات الداخلية والخارجية، فضلا عن معدلات التضخم العالمية و تبعا لهذا تبنت الجزائر العديد من السياسات الإصلاحية بصفة ذاتية والتي تهدف إلى خلق ديناميكية للاقتصاد الجزائري دون الاعتماد على مداخيل البترول والتي تستخدم ضمن آلياتها السياسة المالية كأحد الوسائل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي .

أولا: الإشكالية

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تقديم عناصر إجابة للمشكلة الجوهرية التي تواجهها الجزائر من خلال التساؤل التالي: **كيف يكون رد فعل السياسة المالية أمام التدهور الكبير في أسعار النفط ؟**

وتتدرج تحت هذه الإشكالية العديد من الأسئلة الفرعية:

1. ماهي أدوات السياسة المالية المعتمدة في تحقيق النمو الاقتصادي ؟

2. ماهي أهم محددات ومقاييس النمو الاقتصادي ؟ و ما هي النظريات المفسرة له ؟
3. ما هي الإجراءات التي تتخذها السياسة المالية من أجل احتواء أثار انخفاض أسعار البترول وما مدى نجاحها؟

ثانيا:الفرضيات

تقتضي معالجة الموضوع صياغة مجموعة من الفرضيات أبرزها:

1. السياسة المالية إحدى السياسات الاقتصادية التي تؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي .
2. إن أي تغير في أسعار النفط سواءا بالارتفاع أو الانخفاض سيؤدي إلى التغير في إيرادات الجباية البترولية و بالتالي إيرادات الميزانية .
3. علاقة أسعار النفط بالنفقات العامة علاقة طردية .

ثالثا: أهمية البحث

تظهر أهمية الموضوع في أهمية الظواهر الاقتصادية التي تعالجها و هي :

1. دور السياسة المالية في التأثير على النمو الاقتصادي خاصة مع التطورات التي شهدتها نظريات النمو.
2. تحليل أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية بالجزائر.
3. تقسيم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة عبر قوانين مالية للتعامل مع الأثار السلبية لتقلبات الإيرادات النفطية على الاقتصاد الوطني .

ويستمد هذا البحث أهميته من حداثة الموضوع، وكثرة النقاش الدائر بين أوساط المتخصصين حول مدى فعالية السياسة المالية من خلال تقلص مداخيل النفط.

رابعا:أهداف البحث

من خلال هذه الدراسة تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها :

1. محاولة التعريف بالسياسة المالية ودورها في اقتصاديات الدول.
2. محاولة التعريف بأدوات السياسة المالية .
3. محاولة معرفة العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي .
4. محاولة معرفة تحديات السياسة المالية التي انتهجتها الجزائر لتشجيع النمو الاقتصادي .

خامسا:أسباب اختيار البحث

لقد تم اختيارنا لهذه الموضوع انطلاقا من مجموعة من العوامل نذكر من بينها :

1. الميول الشخصي والرغبة في دراسة مواضيع متعلقة بالسياسة المالية وأسعار النفط .
2. تطرقا لأهمية موضوع السياسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط، جاءت هذه الدراسة من أجل المساهمة في النقاش العام بشأن هذه المسألة من خلال تحليل العلاقة بين مختلف المتغيرات المدروسة .
3. تعتبر الدراسات المالية مدخلا لدراسة المشاكل الاقتصادية التي تمس الاقتصاد، كما أنها تتعلق بمشاكل تمويل النمو الاقتصادي، وبالتالي المساهمة في حل المشكل التي تعاني منه الجزائر .

سادسا:حدود الدراسة

والتي تتمثل فيما يلي:

1. **الإطار المكاني:** تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني الجزائري .

2. **الإطار الزماني:** تغطي هذه الدراسة الفترة الممتدة من (2000-2016) نظرا لكونها الفترة التي شهدت فيها أسعار النفط تغيرات من الأحسن إلى الأسوء .

سابعا: تقسيمات البحث

قسمت هذه الدراسة إلى فصلين :

1. الفصل الأول نظري تناولنا فيه مبحثين، المبحث الأول حول السياسة المالية تطرقنا فيها إلى تعريفها وأهدافها وآلية عملها وأدواتها، أما المبحث الثاني تناولنا فيه النمو الاقتصادي حيث تطرقنا إلى تعريفه وعناصره ونظرياته.
2. الفصل الثاني تطبيقي تناولنا فيه ثلاث مباحث، المبحث الأول حول مسيرة تطور أسعار النفط تطرقنا فيه إلى التطور التاريخي لأسعار النفط و أسباب انهيار أسعار النفط والآثار الاقتصادية و الاجتماعية لانهياره، أما المبحث الثاني تناولنا فيه اثر عائدات النفط على السياسة المالية تطرقنا فيه إلى دراسة أسعار النفط في حالة الارتفاع والانخفاض وكيف تأثر على السياسة المالية، وقمنا بتحليل مقارن بين ميزانية 2015 و 2016 ، وتطرقنا إلى صندوق ضبط الموارد وآلية عمله وتوقعات أسعاره، أما المبحث الثالث فقدمنا فيه تحديات السياسة المالية في الجزائر.

ثامنا: منهج الدراسة

سعيا للإجابة على الإشكالية المطروحة سلفا واختبار مدى صحة الفرضيات المقدمة، سيتم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي وذلك لاستعراض ووصف أدوات السياسة المالية،و نظريات النمو الاقتصادي إضافة إلى تحليل العلاقة بين السياسة المالية وأسعار النفط في فترة الارتفاع والانخفاض وتقييم وضعها في الجزائر.

تاسعا: الدراسات السابقة

من بين الدراسات السابقة في هذا الموضوع:

1. **شيبي عبد الرحيم و بطاهر سمير (2010)**، قاما بإجراء دراسة تحليلية وقياسية لتقييم فعالية السياسة المالية في الجزائر ،حيث ومن خلال اختبار السببية لكشف العلاقة بين الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ،ونسبة التوظيف و نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي، تبين أن الإنفاق العام لا يقود إلى النمو الاقتصادي أو إلى البطالة في حين وجد أن النمو الاقتصادي يقود إلى الإنفاق العام مؤكدا بذلك صحة قانون Wagner في الجزائر.
2. **لباني ياسمينة** ،انعكاسات تغيرات أسعار البترول العالمية على الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب لسنة 2002، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي جامعة الجزائر،2008-2009.

تطرقت إلى ماهية نماذج التوازن العام ،ووضحت أهميتها في تحليل السياسات الاقتصادية و الآثار الناجمة عن التغيرات و الصدمات المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية،ثم تناولت أهم التطورات التي طرأت على السوق البترولية العالمية ،أما في الأخير فقد قامت بعرض تطور أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الجزائري و انعكاسات تغيرات أسعار البترول العالمية على السياسات التنموية والإصلاحات الاقتصادية .

- **قويدري قوشيح بوجمعة**، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف 2008-2009.

سعى إلى توضيح مراكز الاحتياطي و الإنتاج و الاستهلاك العالمي ثم استعرض أهم التطورات التي حدثت في أسعار البترول ليختم بدراسة تأثير تقلبات أسعار البترول على كل

من الميزان التجاري، الناتج الداخلي الخام، الميزانية العامة. وقد توصل إلى أن التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر تتأثر تأثرا كبيرا بتقلبات أسعار البترول، الأمر الذي أثبتته الدراسة القياسية التي أبانت عن ارتباط قوي بين التوازنات الكلية وسعر البترول.

- **دراسة داود سعد الله**، اثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر (2000-2010)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص التحليل الاقتصادي بجامعة الجزائر 3، 2012، والتي تناول فيها الطالب تطور الصناعة النفطية في ظل تقلبات الأسعار و العوامل التي تؤدي إلى اختلال سوق النفط و أثرها على السياسة الحكومية، وتناول أيضا اضطراب سوق النفط على السياسة المالية (2000-2010).

الفصل النظري

تمهيد:

تميزت المالية العامة منذ أوائل القرن العشرين بطابعها الحيادي، فالضرائب يجب فرضها بحيث يكون لها أقل أثر على الإنتاج، الأسعار والاستهلاك والتوزيع والإنفاق العام لا يتعدى نطاقا ضيقا ومحدودا، وبقيت هذه حال المالية العامة إلى أن توالت الأزمات الاقتصادية وتوالت الحروب وتضخمت ميزانيات الحكومة بسبب هذه الحروب مما دفع الأفراد إلى مطالبة حكومتهم بضرورة تدخل في الميدان الاقتصادي فأصبح دور الدولة من دولة حارسة إلى دولة متدخلة.

شهدت معظم دول العالم خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي نمو اقتصاديا كبيرا تجلى في حدوث زيادة مستمرة في الدخل الإجمالي الحقيقي، الإنتاج والاستهلاك من السلع والخدمات ليس فقط على المستوي الكلي وإنما كذلك على المستوي الفردي.

لقد كان لمفهوم السياسة المالية أساليبها ومجالاتها النصيب الأوفر من هذا التطور حيث أصبحت في العصر الحديث تعرف على أنها ذلك الجزء من السياسة الاقتصادية الحكومية الذي يتعامل مع الضرائب الانفاق العام والقروض العامة في الاقتصاد بهدف تحقيق أثار مرغوبة، وتجنب أثار غير مرغوبة على الدخل القومي للإنتاج والعمالة.

وقد تزايدت أهمية السياسة المالية في هذا العصر إلى حد كبير سواء في الدول المتقدمة أو الدول المتخلفة من العالم ففي الدول المتقدمة يجري استخدام السياسة المالية كأداة لتحقيق العمالة الكاملة الاستقرار الاقتصادي بينما في الدول المتخلفة يتم استخدامها بشكل متزايد كوسيلة لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي.

وعلى هذا الأساس يتم تخصيص الفصل النظري من الدراسة لغرض التعرف على مختلف النقاط والمفاهيم الخاصة للسياسة المالية والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما وذلك من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية.

المبحث الثاني:ماهية النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية.

تعتبر السياسة المالية أهم السياسات المرتبطة بالنمو الاقتصادي وفي هذا المبحث سوف نتعرف على أهم الآليات والأهداف التي تحاول السياسة تحقيقها.

المطلب الأول: تعريف السياسة المالية

تعني السياسية المالية في الفكر الكنزي حافظة النقود أو الخزانة [1]، حيث يضمن معناها كل من المالية العامة وميزانية الدولة.

فقد استهدف المجتمع قديما إشباع الحاجات العامة وتمويلها من موارد الموازنة العامة ومن ثم ركز الاقتصاديون جل اهتمامهم على مبادئ الموازنة العامة وضمان توازنها[2]، كما يوجد عدد من التعريفات الأخرى للسياسة المالية نذكر منها:

1. السياسة المالية بأنها مجموعة المسائل المتعلقة بالإرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة[3].
2. هي سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي والعمالة والاستثمار للتحقيق الآثار المرغوبة[4].

يمكن القول أنها جميعا تتفق في أن السياسة المالية هي أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بمعنى إستخدام الحكومة للبرامج الإنفاق والإرادات العامة التي تنتظم في الموازنة العامة لإحداث الآثار المرغوب على التنمية ومعالجة مشاكل الاقتصاد.

[1] طارق الحاج، **المالية العامة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان : 1999، ص 201.

[2] روبي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن لاقتصادي حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2000، ص47.

[3] وجدي حسين، **المالية الحكومية والاقتصاد العام** ، الإسكندرية ،1988، ص431.

[4] محمود الحسين الوادي، زكريا أحمد عزام: **المالية العامة والنظام المالي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان،2000 ،ص182.

المطلب الثاني:أهداف و آلية عمل السياسة المالية.

أولا: أهداف الساسة المالية.

للسياسة المالية أهداف متعددة تسعى الدولة إلى تحقيقها، عن طريق مجموعة من الإجراءات والتدابير المتخذة نذكر أهمها في النقاط التالية[1]:

1.التخصيص الأمثل للموارد المجتمعية: يملك المجتمع في لحظة معينة مجموعة من الموارد موارد محدودة ونافذة وأخرى متجددة تسعى الدولة إلى إيجاد كفاءات من أجل إنتاج مختلف السلع والخدمات التي تلبي الاحتياجات الأساسية والمتزايدة للمجتمع، وذلك عن طريق دور التوجيه والتحفيز للقطاع العام والخاص مستخدمة أدوات يطلق عليها أدوات السياسة المالية منها ما يتعلق بالإرادات العامة للدولة وأخرى بالنفقات العامة .

2. للتوزيع العادل للثروات والدخل: إن تحقيق الهدف السابق يؤدي إلى تعظيم وتنوع الإنتاج بمختلف أنواعه السلع والخدمات، حيث تستخدم السياسة المالية أدواتها من أجل توزيعه توزيع عادل على أفراد المجتمع وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالتوزيع الأولي للثروة والتوزيع العادل للدخل المحقق نتيجة استخدام مصادر الثروة والتوزيع التوازني لتصحيح الإختلالات الناتجة عن استخدام الموارد المتاحة .

3. التوازن العام: التوازن بين مجموعة الإنفاق القومي (نفقات الأفراد للاستهلاك والاستثمار بالإضافة إلى نفقات الحكومة) وبين مجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة، حيث تلجأ الدولة إلى استخدام أدوات كثيرة ومتنوعة للوصول إلى هذه الأهداف وأهمها الضرائب والقروض والإعانات والإعفاءات والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشاريع وغيرها[2].

---

[1] صالحي صالح: **المنهج التنموي البديل في الإقتصاد الإسلامي**، دراسة للمفاهيم و الأهداف الأولويات وتحليل للأركان للسياسات والمؤسسات، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة ،2006،ص 498-499.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسي الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997، ص241-242.

4.تحقيق الاستقرار الاقتصادي: من أهم أهداف السياسة المالية تحقيق حد أدنى من الاستقرار في الإنتاج والتشغيل حيث أن الاستقرار الاقتصادي لا يعني الجمود والركود في القطاعات الاقتصادية المختلفة بل يعني الوقاية من التقلبات المستمرة في الإنتاج ومقدار الدخل ومستوى الأسعار في الأطوار الاقتصادية من الركود، كساد، فانتعاش، فتضخم، فتسبب في اختلال الحياة الاقتصادية وتنشأ عنها مصاعب في المجالين الاقتصادي والاجتماعي[1]، فيأتي تدخل الدولة من أجل تدارك الاختلال أو الخفيف منه ، وذلك عن طريق إستخدام أدوات السياسة المالية.

5. التوازن المالي: يقصد به استخدام موارد الدولة على أحسن وجه ممكن.

ثانيا: آلية عمل السياسة المالية:

تستخدم أدوات السياسة المالية في الاقتصاد من أجل معالجة الفجوة الركودية والفجوة التضخمية وتتجلى آلية عملها في[2] :

1. حالة الكساد الاقتصادي:

وهي تعني أن يكون العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي وبالتالي العجز في تصريف المنتجات، ومما يعني كذلك عدم وجود فرص عمل كافية ووجود بطالة بأنواعها، وفي هذه الحالة فإن الاقتصاد يمر بمرحلة تباطؤ في نموه ولانتشال الاقتصاد من هذا الوضع تلجأ الحكومة إلى ما يسمى بالسياسة المالية التوسعية[3]، وتكون السياسة المالية التوسعية عن طريق:

- **زيادة مستوي الإنفاق العام :** والمتمثل في زيادة مشتريات الحكومة بصور مباشرة " سلع خدمات" أو زيادة المداخيل التي يتحصل عليها الأفراد لان إنفاق الحكومة هو بمثابة مداخيل للأفراد. وبالتالي يؤدي زيادة دخول الأفراد إلى زيادة الطلب، وتؤدي زيادة

[1] مونى إبراهيم، **السياسة الاقتصادية والدولة الحديثة** ،دار المنهل،1، بيروت، 1988، ص13.

[2] واصف الوزني خالد، حسن الرفاعي أحمد، **مبادئ أقتصاد الكلي بين والتطبيق**، دار وائل للنشر،ط5، عمان، ص327.

[3] الأشقر أحمد، **الاقتصاد الكلي** ، الدار العلمية للنشر والتوزيع ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1،عمان،2002، ص189.

الطلب بالمؤسسات إلى زيادة إنتاجها، ومنه الاحتياج إلى أيدي عاملة جديدة وزيادة التوظيف مما يؤدي إلى معالجة مشكلة البطالة والكساد والدفع بعجلة التنمية إلى الإمام.

- كما قد تلجا الحكومة إلى تخفيض الضرائب بدلا من زيادة الإنفاق العام أو إعطاء إعفاءات ضريبية للمواطنين مما يؤدي إلى زيادة الدخل التصرفي، لان تلك الضرائب التي كانت تقتطع من المواطنين بنسبة معينة قد تم تخفيضها أو التخلي عنها، وبالتالي تصبح نسبة الاقتطاعات قليلة مما يؤدي إلى زيادة الدخل التصرفي، المخصص للإنفاق الاستهلاكي والادخار، وبالتالي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بما فيه الطلب الاستثماري والطلب الاستهلاكي.
- وقد تستخدم الحكومة الاثنين معا أي زيادة مستوى الإنفاق العام وتخفيض الضرائب وذلك بما يخدم الاقتصاد من أجل دفع عجلته والخروج به من حالة الكساد

ويبين الشكل التالي كيفية معالجة السياسة المالية التوسعية للكساد من خلال الرسم البياني الموالي:

الشكل رقم (01) : السياسة المالية التوسعية

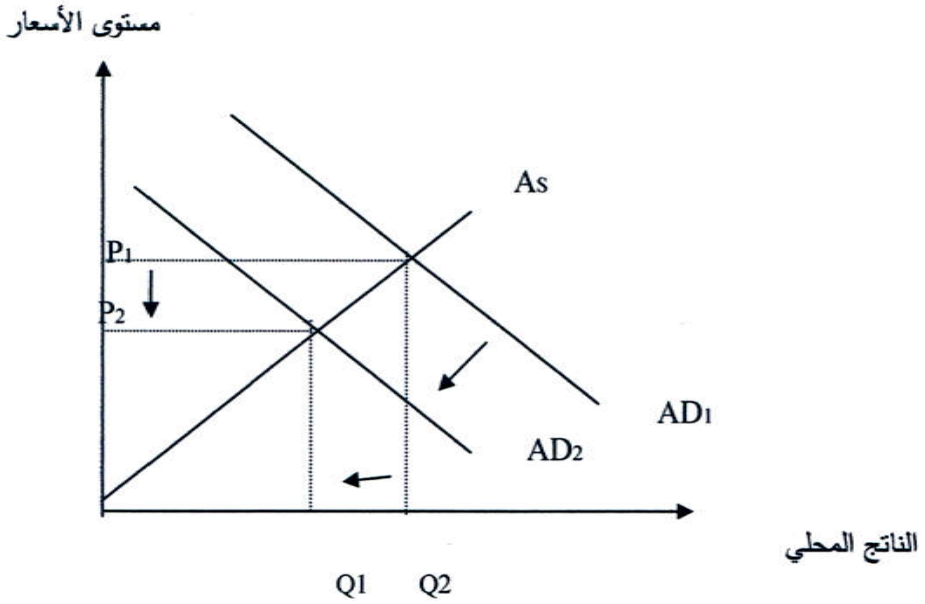

المصدر □هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، ط1 ، دار الفكر لطباعة والنشر والتوزيع، عمان،2000 ، ص205 .

حيث أن :

AS: العرض الكلي

AD1 : الطلب الكلي قبل إتباع سياسة توسعية

AD2 : الطلب الكلي بعد إتباع سياسة توسعية.

2.حالة تضخم في الاقتصاد:

والمتمثل في الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار، ويتمثل دور السياسة المالية أساسا في محاولة تخفيض مستوى الطالب وخفض القدرة الشرائية، وذلك عن طريق إتباع سياسة مالية انكماشية والتي تعتمد على:

- **تخفيض مستوي الإنفاق العام:** والذي يؤدى بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك مما يؤدي إلى نقص الطلب الكلي مما يؤدي إلى كبح مستوي الأسعار .
- **رفع مستوي الضرائب :** مما يؤدي إلى تخفيض الدخل التصرفي، وبالتالي تخفيض الطلب ويؤدي تخفيض الطلب إلى كبح مستوى الأسعار .
- **المزج بين الحالتين:** أي تخفيض مستوي الإنفاق العام وزيادة الضرائب من أجل الخروج من حالة التضخم.

ويبين الشكل التالي السياسة المالية الانكماشية في حالة التضخم من خلال الرسم البياني.

الشكل رقم (02) : السياسة المالية الانكماشية

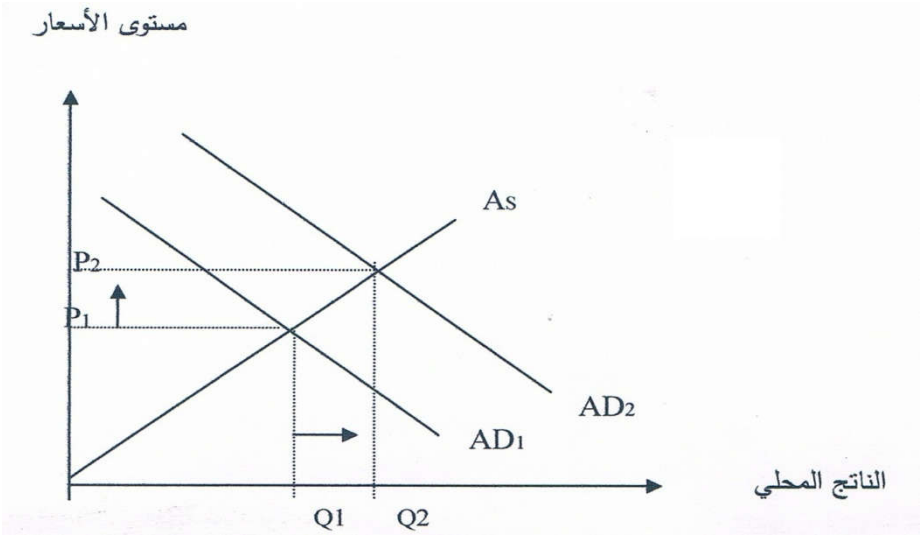

المصدر هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي،،دار الفكر لطباعة والنشر والتوزيع، عمان،2000 ، ص206.

يوضح الشكل رقم (02.01) كيف تؤثر السياسة المالية الانكماشية من خلال خفض الإنفاق وزيادة الضرائب، وتؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي من الوضع AD1 إلى AD2

وخفض الأسعار من P1 إلى P2 وبالتالي تسعى إلى كبح مستوى الإنفاق في المجتمع والسيطرة على مستويات الطلب الكلي وتزايد الأسعار.

المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية

للسياسة المالية مجموعة من الأدوات، تستخدمها من اجل تحقيق أهدافها وذلك من خلال استعمالها للسياسات الضريبية، النفقات العامة، العجز الموازني لآجل بلوغ الأهداف المسطرة الاقتصادية والاجتماعية، وسنتناول في هذا المبحث الأدوات التي تستعملها السياسة المالية من تحقيق أهدافها:

أولا: السياسة الضريبية .

تعددت تعاريف السياسة الضريبية تبعا لتعدد أهدافها، وإن اتفقت على ضرورة أن تواكب مرحلة النمو التي يمر بها المجتمع.

1.تعريف السياسة الضريبية:

تعبر عن مجموعة التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تحقيق النفقات العمومية من جهة، والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية[1] .

وهناك تعريف آخر ينص على أنها مجموعة البرامج التي تخططها الحكومة وتنفذها عن عمد، مستخدمة فيها كافة الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة، لأحداث آثار معينة وتجنب آثار أخرى تتلاءم مع أهداف المجتمع الاقتصادية والسياسة والاجتماعية.

- مما سبق يمكن القول أن السياسة الضريبية تتسم بالخصائص التالية:

- هي عبارة عن مجموعة مترابطة ومتناسقة من البرامج

[1] قدي عبد الصمد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، دراسة تحليلية تقيميه، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2005، ص 23

- تعتمد السياسة الضريبية على أدوات الضريبة، بما فيها الضريبة الفعلية والضريبة المتوقعة كالحوافز الضريبية التي تقدمها الدولة من أجل تشجيع بعض القطاعات من أجل النهوض بها وتحقيق أهداف معينة.
- تسعى إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية باعتبارها جزء منها.

ويقودنا الحديث على السياسة الضريبية إلى الحديث عن النظام الضريبي الذي يمثل الجانب التطبيقي وترجمة السياسة الضريبية، حيث يعرف النظام الضريبي على انه مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تتمكن من الاستقطاع الضريبي في المراحل المتتالية من التشريع إلى الربط والتحصيل[1].

انطلاقا مما سبق يمكن أن نذكر أهم عناصر النظام الضريبي كالتالي:

- أهداف محددة هي ذاتها أهداف السياسة الضريبية.
- مجموعة من الصور الفنية المتكاملة للضرائب.
- مجموعة التشريعات والقوانين الضريبية وما يصاحبها من لوائح تنفيذية والمذكرات التفسيرية.

تجدر الإشارة إلى أن النظام الضريبي يختلف من دولة إلى أخرى، كما تتباين الأنظمة من الدول النامية إلى المتقدمة، وفي نفس الدولة من فترة زمنية إلى أخرى، تبعا لتغير عدد ونوع مجموع الضرائب السائدة سيادة الضرائب المباشرة أو الضرائب الغير المباشرة.

2. تعريف الضريبة:

تعرف الضريبة على أنها فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية، بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفعه للضريبة[2].

[1] يونس أحمد البطريق المرسي، السيد الحجازي، **النظم الضريبية** ، الدار الجامعية، مصر،2004، ص23.

[2] محرزي محمد عباس، **اقتصاديات الجباية والضرائب**، دار هومة،ط4، الجزائر،2008، ص14.

تعتبر ضريبة وسيلة لإعادة توزيع المداخيل بين أفراد المجتمع، ولها مبادئ عامة لفرضها يجب مراعاتها تخدم هذه المبادئ والأسس مصلحة المكلف والأسس بدفع الضريبية والخزينة العمومية ومن بين هذه المبادئ تلك التي وضعها آدم سميت في مؤلفه" بحث عن أسباب ثروة الأمم" الصادر سنة 1776 والذي أشار فيه إلى الشروط العامة للقيام نظام ضريبي فعال المتمثلة في قواعد العادلة، اليقين، الملائمة في تحصيل والاقتصاد في النفقة.

تعبر السياسة الضريبية عن الشق الثاني للسياسة المالية، ولذا فإن أهدافها مكملة لأهداف السياسة المالية ونورد أهمها في مايلي[1]:

1) **توجيه الاستهلاك:** وذلك من خلال إستعمال الضرائب كأداة للتأثير على الاستهلاك كتخفيضها من أجل الترويج النسبي لسلع وخدمات ، أو رفعها من اجل الحد من استهلاك أخر.
2) **توجيه قرارات أرباب العمل:** يمكن إستخدام الضريبة في خلق توازن بالكميات التي يرغب في إنتاجها، ويمكن استخدامها لتغيير الهيكل الوظيفي في المجتمع بإعادة توزيع الموارد البشرية بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتوجيه واستقطاب الاستثمار.
3) **زيادة تنافس المؤسسات:** يؤثر انخفاض الضريبة على تنافس المؤسسات فيساعد على زيادة الإنتاج مما يعمل على خفض أسعار عوامل الإنتاج وهذا يؤدي تخفيض تكاليف الكلية للإنتاج.
4) **تصحيح إخفاقات السوق:** يعمل سوق المنافسة الكاملة على تخصيص الموارد بشكل جيد إلى أن هذا السوق غير موجود على أرض الواقع، وهذا ما يبرر عجز الأسواق غير التنافسية عن التخصيص الكفء للموارد وذلك بسبب الآثار الخارجية التي تعمل على تخفيض التكاليف التي يتحملها الأفراد نظير نشاط معين (استهلاك، إنتاج).

[1] قدي عبد المجيد، **المدخل للسياسات الاقتصادية الكلية**، دراسة تحليلية تقيمية، مرجع سبق ذكره، ص ص187-172.

5) **السياسة الضريبية كأداة لاندماج الاقتصاد:** وهذا من خلال تنسيق الأنظمة الضريبية المعدلات الإعفاءات، التخفيضات الممنوحة، أنماط الاهتلاك المعتمد، تبادل المعلومات بخصوص ظاهرة التهرب الضريبي .

6) **إعادة توزيع الدخل:** من خلال التخفيف النسبي للفوارق في الدخل القومي الموجه لمختلف الشرائح والفئات، مما يجعل أصحاب القرار أمام موقفين، إما خيار كفاءة تخصيص الموارد وإما اختيار العدالة الضريبية.

7) **تحويل التدخلات العمومية:** وهو الهدف الأصلي والثابت للضريبة، لكونه تمويلاً غير تضخمي.

8) **توجيه المعطيات الاجتماعية:** من خلال تشجيع الأنشطة الاجتماعية.

ثانيا: سياسة النفقات العامة.

تتجلي سياسة النفقات العامة من خلال تطور الدولة وتوسع سلطاتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية باعتبار النفقات العامة الأداة التي تستخدمها الدولة للقيام بالتدخلات العمومية وتحقيق أهدافها .

تعرف النفقات العامة على أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق نفع عام أو جماعي[1]، ويمكن تقسيم النفقات العامة وفق علاقاتها باقتصاد السوق على النحو التالي[2]:

1) **نفقات لا علاقة لها بالنظام الاقتصادي:** هي نفقات ضرورية وتتطلب وجود الدولة مثل النفقات الأمنية والدفاعية.

[1] عادل احمد حشيش، **أصول المالية العامة**، دراسة تحليلية لمقومات مالية الاقتصاد العام، مؤسسة الثقافة الجامعية،الإسكندرية، بدون سنة نشر،ص، 6.

[2] حمدي أحمد العناني، **اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق**، دراسة في الاتجاهات الإصلاح المالي والسوق، دار المصرية اللبنانية، ج1، ط1، القاهرة، 1992، ص128.

2) **نفقات ضرورية لقيام نظام السوق:** تعتبر جزء من نفقات الإنتاج كالنفقات المتعلقة بالخدمات الإدارية الضرورية لقيام مشروع خاص، والتي يحصل عليها مقابل مدفوعات والتي تمثل جزء من نفقات الإنتاج.
3) **نفقات تكمل اقتصاد السوق:** وهي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة والتي تهدف إلى إشباع حاجيات يطلبها الأفراد في المجتمع وهي مكملة لاقتصاد السوق.
4) **نفقات تمثل تدخلا في اقتصاد السوق:** مثل الإنفاق التي تقوم به الدول من أجل إنتاج السلع المادية والإنفاق بهدف توجيه النشاط الاقتصادي للأفراد، أو المشروعات الخاصة.
5) وللإنفاق العام أثار على النشاط الاقتصادي الكلي في المجتمع باعتباره جزء من الموارد الاقتصادية فانعكاسه يكون على المتغيرات الاقتصادية، من دخل قومي واستهلاك وادخار وغيره ويكون هذا التأثير بصفة مباشرة وغير مباشرة.

أ. الآثار المباشرة للإنفاق العام عن الناتج والاستهلاك القومي:

أو ما يطلق عليه إنتاجية الإنفاق العام، وتتوقف درجة تأثيره على الناتج وعلى مدى كفاءة استخدامه، ويؤثر الإنفاق العام على النتائج كالتالي[1]:

1. يكون لزيادة القدرة الإنتاجية أو الطاقة الإنتاجية في شكل إنفاق استثماري اثر ايجابي على الناتج القومي
2. يمكن أن تكون النفقات الجارية سببا لزيادة إنتاجية عناصر الإنتاج مثل الإنفاق على التعليم والصحة والثقافة وغيرها يؤدي إلى زيادة الإنتاجية .
3. تؤدي كمية ونوعية الإنفاق العام إلى زيادة الطلب الفعال، وتوقف تأثيره على مدى درجة مرونة عالية ويكون الإنفاق ايجابيا أو العكس.
4. يتم التأثير المباشر للإنفاق العام على الاستهلاك القومي بعدة مظاهر نذكر أهمها:
5. يؤدي قيام الحكومة وأجهزتها بشراء خدمات أو سلع استهلاكية إلى زيادة الإنفاق القومي.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية**، تحليل جزئي وكلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 256-258.

6. يؤدي توزيع الحكومة دخلا في شكل أجور ومرتبات وفوائد للمقرضين وإعانات البطالة والدعم العيني إلى زيادة الاستهلاك القومي.

ب.الآثار الغير مباشرة للإنفاق العام على الإنتاج والاستهلاك القومي:

يتولد الأثر غير المباشر للإنفاق العام على كل من الاستهلاك والإنتاج القومي من خلال ما يعرف بأثر مضاعف للاستهلاك.

والذي يعني الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادة متتالية في الاستهلاك خلال دورة الدخل وهناك اثر يتولد عن اثر المعجل للاستثمار، والذي يعني أن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى الزيادة متتالية في الاستثمار ،فالأثر غير المباشر للإنفاق العام على كل من الإنتاج والاستهلاك يكون من خلال مضاعف الاستهلاك ومعجل للاستثمار .

المبحث الثاني: ماهية النمو الاقتصادي.

تهدف الاقتصاديات إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادية مقبولة، ومن هدف هذا المبحث التعرف على أهم نظريات النمو الاقتصادي.

المطلب الأول:تعريف النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي مصطلحا جديدا نسبيا في التاريخ اقترن بظهور الرأسمالية وقدرتها الملائمة وإنتاجها الصناعي، ما صاحبها من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم الرأسمال التي أدت إلى تحولات جوهرية كمجتمعات كانت قبل هذا النظام مجتمعات بدائية تسعى للحصول على وسائل العيش والبقاء، ولم تهتمم بمقدار أو وتيرة الزيادة فيها[1].

تزامن هذا المصطلح مع ظهور التحليل الاقتصادي المنتظم ابتداء من النظرية الكلاسيكية واستمر لفترة زمنية طويلة دون مراعاة نوعية الدولة متقدمة كانت أو غير ذلك، فكل مجتمع يهتم ويبحث في السبل والأسباب التي تمكنه من رفع كمية السلع والخدمات التي يتم إنتاجها من طرف الوحدات والمنشآت الاقتصادية التي تكون هي الأخيرة ملزمة بزيادة منتجاتها وتحقيق أقصى معدلات الأرباح التي تمكنها من تراكم الرؤوس الأموال، حيث أنه وبالرغم من تعدد وجهات النظر، اتفقت معظم الآراء على أن النمو الاقتصادي هو حدوث في الزيادة الإجمالية الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل الوطني الإجمالي والذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[2].

يتضمن هذا المفهوم ثلاثة شروط أساسية:

أولا: إن زيادة الناتج المحلي الإجمالي يجب أن يترتب عليها زيادة في نصيب الفرد منه، بمعنى أن معدل نمو الدخل الوطني أو الناتج المحلي الإجمالي يجب أن يفوق معد النمو

[1] روب موريس، **النمو الاقتصادي والبلدان المختلفة:** ترجمة هشام متولي ، ط2، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت، 1979، ص9.
[2] محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، "**التنمية الاقتصادية:دراسات نظرية و تطبيقية**"،جامعة الإسكندرية ،2000،ص51.

السكاني حيث غالبا ما يفوق هذا الخير النمو الاقتصادي لذلك يتعين على الدول التي تسعى إلى تحسين أوضاعها الاهتمام بمعالجة تزايد السكان.

من ناحية أخرى يركز بعض الاقتصاديين على أهمية السكان وتركيبتهم في النمو الاقتصادي، باعتباره احد عوامل الإنتاج المهمة فالمشكلة ليست في حجمه بقدر ما هي في المؤهلات التي يمتلكها فبعض الدول تتميز باستقطابها للهجرة وهو ما يرفع من عدد الأفراد المقيمين فيها، إلا أنها استطاعت تحقيقي النمو الاقتصادي على غرار دول شمال أمريكا وأستراليا ونيوزيلندا، كما يؤكد الصين المفارقات هذا الشرط بما حققه من نهضة اقتصادية بالرغم من ارتفاع تعداد السكانية إلى حوالي 17.5 ٪ من مجموع سكان العالم.

ثانيا: يجب أن تكون الزيادة في دخل الفردي الحقيقية وليست نقدية فقط بمعنى أن تفوق الزيادة النقدية في الدخل الفردي الزيادة في النقدية في الدخل الفردي الزيادة في المؤشر العام للأسعار(التضخم) فكثيرا من الدول فشلت في احتواء ارتفاع الأسعار نتيجة تحرير اقتصادياتها ما أدى إلى ارتفاع المداخيل كالمرتبات والأجور والمعاشات وغيرها من المداخيل بصفة آلية كنتيجة لارتفاع الأسعار، إلا أن هذه الزيادة في الدخل الفردي اسم لم تؤدي إلى حصول الأفراد مع الكميات إضافة من السلع والخدمات وميله فإنه :

معدل النمو الاقتصادي: معدل الزيادة في الدخل النقدي الفردي – معدل التضخم[1].

ثالثا: يجب أن تكون الزيادة المحققة في الدخل الحقيقي الفردي أو في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي مستمرة إلى مدى الطويل وليست أنية أو مؤقتة تزول بزوال أسبابها بمعنى يجب مراعاة ما إذا كان النمو المحقق عابرا كتلك الدول التي تستفيد من أوقات الأزمات مثل الأزمة النفطية في السبعينيات القرن الماضي حيث حققت بعض الدول الأوبك زيادة كبيرة في الناتج القومي الإجمالي نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات زاد معها نصيب الفرد منه أو في مثل الأزمة السياسية الكورية التي تحولت إلى حرب، ما أدى إلى إقبال

[1] محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف،مرجع سبق ذكره، ص51 .

الدول على شراء المنتجات الزراعية والمعدنية وتخزينها خوفا من تحولها إلى حرب عالمية ثالثة، نتج عنها ارتفاع كبير في الأسعار زاد معها دخل الدول المعنية بتصدير تلك المنتجات مما رفعت مداخيل الأفراد ولكن سرعان ما عادت المداخيل على ما كانت عليه من جهة أخرى فإن النمو الاقتصادي يعمل على تحقيق معدل مرتفع في المتغيرات الكلية كالدخل الوطني بما يحقق معدلا مرتفعا في الإشباع والرفاهية الأفراد المجتمع وبهذا يمكن أن تكون للنمو الاقتصادي آثار عكسية على التنمية عندما يزيد عدد السكان أكثر من حجم الموارد وزيادة الاستهلاك أكثر من الادخار ويزيد الاستيراد أكثر من التصدير، أو بمعنى أخر فالنمو الاقتصادي يعمل على إسراع معدلات النمو للوصول إلى مستويات معيشة أعلى من خلال إنتاج المزيد من السلع والخدمات وتحسين جودتها.

غير أن مفتاح النمو الاقتصادي لأية دولة يتمثل في التقدم الفني والتكنولوجي والتركيز على معدل النمو السكان والادخار والمخزون في رأسمال الاستثمار الذي يمكن من خلاله جلب المزيد من التكنولوجيا، حيث أن المهم ليس هو توفير الموارد الطبيعية بصفة كبيرة ولكن الأهم هو حسن إستخدام المناخ منها والاستفادة من فوارق الحجم الكبير.

المطلب الثاني: عناصر النمو الاقتصادي

يوجد العديد من العناصر التي تحدد النمو الاقتصادي التي توضع في شكل مجمعات تتمثل أساسا في العمل، رأس المال والتقدم التقني، ويتم تركيبها في نسب عقلانية مختلفة تضمن مستويات من الإنتاج و تتضمن :

أولا: عنصر العمل

يتمثل في مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته، حيث أن استمرار التدريب والتعليم يزيد من التطوير النوعي للعمالة وإنتاجية عنصر العمل تتحدد بدرجة كبيرة حسب العمر والتعليم

والتدريب والخبرة، والتأهيل التكنولوجي الذي تعتمد عليه كفاءة استخدام عناصر الإنتاج في العمليات الإنتاجية [1].

ثانيا: عنصر رأس المال

إن تحسن الناتج يعتمد بدرجة كبيرة على الزيادة في كمية ونوعية المعدات الرأسمالية تلك السلع تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى وهي تعتبر أيضا كعنصر أساسي للنمو الاقتصادي ويساعد على تحقيق التقدم التقني، وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة[2].

ثالثا: التقدم التقني

هو تنظيم جديد للإنتاج يسمح بالاستخدام الأكثر فاعلية للموارد المتاحة والتي توظف بطريقة أكثر كفاءة أو بطريقة جديدة في العملية الإنتاجية حتى وأن بقيت كمية الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقني فان ذلك سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي وبالرغم انه من الصعب القياس الدقيق للناتج العلمي للعلماء بكل دولة ،فان الإنفاق الكلي على البحث و التطوير يمثل مؤشرا واسع القبول[3].

المطلب الثالث: نظريات النمو الاقتصادي

ثمة الكثير من المدارس الفكرية التي تعرضت للنمو الاقتصادي وحاولت تقديم إطار نظري شامل تستطيع كافة الدول إتباعه للوصول إلى مستويات مقبولة من الأداء الاقتصادي والخروج من دائرة التخلف والركود الذي ميزا الكثير منها، حيث كل نقائص نظرية كانت نقطة انطلاق نظرية أخرى.

---

[1] محمد ناجي حسن خليفة، **النمو الاقتصادي النظرية و المفهوم**، دار القاهرة، القاهرة، 2000،ص34.

[2] سولو روبرت،**نظرية النمو**،ترجمة ليلى عبود، المنظمة العربية للترجمة ،الطبعة الثانية ،بيروت ،ص306.

[3] محمد ناجي حسن خليفة، مرجع سبق ذكره ،ص58.

أولا: النظرية الكلاسيكية

بالرغم من اختلاف من وجهات النظر الكلاسيكية المتعلقة بتحليل التقدم الاقتصادي وتباين طرق التحليل تبعا للمدة الزمنية التي ظهرت فيها الأوضاع التي ميزتها، إلا أن آراءهم تقاربت فيها يتعلق بالنمو الاقتصادي وطريقة تحقيقه حيث أن نظرية التوزيع استحوذت على الجزء الأكبر من تحليلاتهم وعلاقتها بالنمو مما جعلهم يبحثون عن أسباب النمو الطويل الأجل في الدخل الوطني، معتمدين على التحليل الاقتصادي الجزائري وقد تركزت نظريتهم في الأفكار التالية:

1) الإنتاج دالة لعدد من العوامل وهي الأرض العمل رأسمال والتقدم التكنولوجي, وكل تغير في الإنتاج بحث بتغيير أحد العوامل أو كلها، وان الأراضي الزراعية العنصر الوحيد الثابت في النموذج الذي يحكمه قانون تناقص الغلة المرهون بثبات الفن الإنتاجي ورأسمالي المستخدم.
2) إن القوة الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل في الفن الإنتاجي وعلى الأرباح التي تعتبر مصدر عملية تكوين رأسمال الذي يؤدي إلى التقدم التكنولوجي، كما أن تراكم رأسمال يؤدي إلى تزايد حجم السكان.
3) إن العلاقة السيئة بين تراكم الرأسمال وحجم السكان تؤدي إلى تناقص الغلة في الزراعة ارتفاع حجم الأجور في الدخل الكلي مما يعوق ارتفاع حصة الأرباح فيؤدي ذلك إلى تباطؤ تكوين رأسمال مما يدفع الرأسمالية بتجميد الأجور.
4) ثبات الفن الإنتاجي والمعرفة الفنية عبر الزمن مما يجعله متغيرا لا يؤثر في عملية نمو الحكومة.
5) الحاجة على العوامل الاجتماعي والمؤسسة المواتية للنمو تنظيم اجتماعي وإداري مستقره مؤسسات تمويلية منظمة، ونظام شرعي قانون أوضاع اجتماعي مناسبة، توسع حجم السوق، وعدم تدخل الدولة في نشاطه.

• **نظرية Adam Smith:** يعتبر آدم سميث تقسيم العمل نسبيا لارتفاع الإنتاجية، فهو يولد وفرات خارجية وتحسن في مستوى التكنولوجيا الناتجة عن زيادة الابتكارات، وتخفيفي تكاليف الإنتاج والعمليات الإنتاجية، وهذا يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاج وزيادة الأرباح وادخارها لغرض استثمارها لتراكم رأسمال الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي [1].

• **نظرية David Ricardo:** تعتبر الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لمساهمتها في توفير الغذاء للسكان وهي تميز تناقص الغلة (تناقص العوائد التي تعتبر سببا لحالة الركود والثبات)، وتوزيع الدخل للمجتمع العامل الحاسم والمحدد لطبيعة النمو الاقتصادي حيث للرأسماليين دور مركزي في عملية النمو بتوفيرهم لرأسمال ومستلزمات العمل ودفعهم لأجور العمال، وهم باندفاعهم لتحقيق أقصى الأرباح فإنهم يعملون على تكوين رأسمال والتوسع فيه وهو ما يضمن تحقيق النمو، أما العمال فيعتمد عددهم على مستوى الأجور، حيث يزيد عدد السكان بارتفاع الأجور فيؤدي ذلك إلى زيادة عنصر العمل مما يخفض الأجور إلى حد الكفاف، وملاك الأراضي فتنمو مداخليهم كلما حدثت ندرة للأراضي الخصبة التي يطلب مقابلتها ثمنا اكبر مما لو كانت متوفرة بكثرة.

إن نظرية التوزيع الوظيفي حسبه توضح حصتي الأجور والربح ترتفعان مقارنة بالأرباح كلما حدث توسع في الإنتاج للأسباب السابقة جراء التقدم الاقتصادي، وهو ما يعيق ارتفاع حصة الأرباح فينخفض معدل نموها التي من المفروض يعاد استثمارها، فينخفض التراكم الرأسمالي لاعتباره المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي للمشروع الاقتصادي الوطني ككل.

[1] مدحت القريشي ، **التنمية الاقتصادية** ، نظريات وسياسات ومدفوعات ، دار وائل ، 2007، الأردن، ص ص 56-57.

بالنسبة " Adam Smith"و "David Ricardo "يتولد عرض العمل داخل نظام الاقتصادي اجتماعي لنمو داخليا، والذي يحكمه هو معدل تراكم رأسمال الذي يتسارع كامل كانت الأجور الحقيقية عالية أو بمعنى أدق تعتبر قوة العمل سلطة تنمو تراكمات رأسمال[1].

• **نظرية Robot Malthus** : ركز على أهمية السكان في تحديد الطلب بالنسبة للتنمية، حيث يجب أن ينمو الطلب بالتناسب مع إمكانية الإنتاج للحفاظ على مستوى الأرباح، وإن ادخار ملاك الأراضي يحدد استثمار المخطط من طرف الرأسمالية وأن أي اختلال بينهما يقلل الطلب على السلع فينخفض العرض ويتراجع الربح الذي يتراجع معه النمو وأما نظريته في السكان فتتلخص أن نموه يكون بمتتالية هندسية على عكس الغذاء الذي ينمو بمتتالية عددية بسبب أهمية ودور التقدم التكنولوجي في النشاط الاقتصادي الأمر الذي يؤدي إلى حدوث المجاعات لتناقص عوائد الزراعة ، فينخفض دخل الفرد إلى حد الكفاف وبالتالي فإن أي زيادة في الموارد تؤدي إلى زيادة عدد السكان ولا تساهم في تراكم رأسمال مما يعيق النمو الاقتصادي[2].

• **نظرية كارل ماركس:**اختلف الاقتصاديون الكلاسيك حول أسباب انخفاض معدل الربح على رأسمال مع نمو الاقتصاد فبينما اعتقد" Smith" أن السبب يرجع إلى التنافس الرأسمالية اعتقد "Ricardo" أن السبب هو تناقص في العوائد على الأراضي وارتفاع حصتي الأجور والربح وبالنسبة فإن الأزمات الدورية التي توافق حالة فائض الإنتاج والاضطراب الاجتماعي هي التي تجعل النمو لا يستمر للأبد.

حسب ماركس تحدد الجور بالحد الأدنى لمستوى الكفاف، مع زيادة الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأس مال الثابت ترتفع وتنخفض معها معدل الربح بموجب قانون الفائض القيمة الفرق بين كمية إنتاج العامل والحد الأدنى لأجر العمل، كما أن الفائض

[1] محمد صالح تركي القريشي،**علم اقتصاد التنمية** ،إثراء للنشر و التوزيع ،الأردن،الطبعة الأولى ،2010،ص ص79-81.

[2] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره،ص ص 59-60.

العمل يدفع الأجور إلى الأعلى والأرباح إلى الأسفل، وكل محاولة من قبل الرأسمالية لعكس العملية يجب أن تحل رأسمال محل العمل، مما يؤدي إلى انتشار البطالة ويعجز العمال عن الاستهلاك كل المنتجات فيعجز الرأسماليون عن تصريفها فتنشأ الاضطرابات الاجتماعية وتتمحور معها السلطة ووسائل الإنتاج العمال فتنهار الرأسمالية.

إن تحليل "ماركس" بخصوص أداء الرأسمالية كانت محاولة جيدة لفهم الميكانيزمات التي تعتمد عليها في تحقيق النمو الاقتصادي إلا إن تنبؤاته بخصوص انهيار ذلك النظام لم تكن صحيحة، حيث زيادة الجور النقدية لا تؤدي حتما زيادة الأجور الحقيقية، بل يمكن أن يعوض الرأسماليون ارتفاعها برفع إنتاجية لعامل، مما يمكن تحقيقها معا باستخدام التقدم التكنولوجي الذي أهمله "ماركس".

ثانيا: النظرية الكلاسيكية الجديدة

بينما اعتمدت النظرية الكلاسيكية على قانون "Say" لتحليل النمو الاقتصادي، فإن العديد من الاقتصاديين المكونين للمدرسة الجديدة اهتموا عوض عن ذلك المنفعة الحدية وتحديد أثمان عوامل الإنتاج ،حيث تتم عملية تكوين رأسمال من خلال إحلاله محل العمل وبمعزل عن نظرية السكان، اعتماداً على الادخار الذي يعتمد بدوره على سعر الفائدة ومستوى الدخل في حين يتحدد الاستثمار بسعر الفائدة بعلاقة عكسية وبالإنتاجية الحدية لرأسمال، كما يلعب السكان والتكنولوجيا والتجارة الدولية دورا مشجعا في توسيع الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي والذي يتضمن ثلاث أفكار[1]:

1) معدل نمو الفرد يتغير إيجابيا مع معدل الاستثمار والادخار سلبيا مع معدل النمو السكان.
2) يتحدد معدل نمو الإنتاج في المدى الطويل بمعدل نمو قوة العمل الإنتاجية والمحددة خارج النموذج كما أن معدل النمو مستقل عن معدل الادخار والاستثمار وكل ارتفاع في

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص68.

هذا الأخيرة سيتم تعويضه بالمعدل الأعلى لنسبة رأسمال إلى الناتج K/Y، وبمعدل المنخفض لإنتاجية رأسمال V/K بغرض تناقص عوائد رأسمال.

3) توجد علاقة سالبة لدى بلدان العالم بينK/YوV/K ، بسب تفصيلات الادخار (دالة الاستهلاك) والتكنولوجيا (دالة الإنتاج)، حيث إن البلدان الفقيرة التي تملك كميات قليلة من رأسمال تنمو أسرع من البلدان الغنية التي تملك كميات منه، وهو الأمر الذي يؤدي على تقارب معدلات دخل الفرد ومستويات المعيشة فيما بين بلدان العالم المختلفة.

من ناحية الثانية توجد النظرية النيوكلاسيكية، حيث يمكن حدوث استمرارية النمو بدون حدوث ركود وذلك لأن النمو الاقتصادي :

1. عملية مترابطة ومتكاملة ومتوافقة ذات تأثير ايجابي متبادل يؤدي فيها نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو(الوفرات الخارجية)، ويؤدي نمو الناتج الوطني إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.
2. يعتمد على القدر المتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع، فيما بينها يرتبط حجم القوى العاملة بالمتغيرات السكانية وبحجم الموارد، فإن سعد الفائدة يلعب دور الموجه لرؤوس الموال من خلال استقطاب مدخرات السكان وتوجيهها نحو الاستثمار مما يجعل النمو محصلة التفاعل بين التراكم الرأسمالي والنمو السكاني، في الوقت الذي يقوم فيه المنظم باستغلال التطور التكنولوجي بكيفية لا تسمح بحدوث الجمود في العملية التطورية وذلك بالتجديد والابتكار.
3. النمو الاقتصادي كالنمو العضوي لا يتحقق فجأة وإنما تدريجيا فيحدث أولا على مستوى الجزئي ويتأثر متبادل مع المشاريع الأخرى، الأمر الذي يتطلب التخصص وتقسيم العمل وجدية التجارة وذلك في سبيل تحسين معدل التبادل الدولي في صالح البلد.
4. يعتبر "Schumpeta" من ابرز الكلاسيكيين الجدد الذين اهتموا بحقل النمو الاقتصادي حيث اعتبر اتجاه النمو غير مستمر وإنما يصل بسرعة إلى حدوده بسبب وجود بيئة غير

مناسبة للاستثمار الابتكاري، كما أن العوامل التنظيمية والفنية دورا مهما في عملية النمو حيث يؤدي على خلق منتج جديد وإجراء التحسينات المستمرة عليه إلى التنمية وبالتالي فالنمو الاقتصادي هو عملية حدوث مرة واحدة تبعا لظهور اختراعات وابتكارات جديدة تدخل في الميدان التجاري استثمارات زيادة للدخل الوطني[1] .

فنظرية النمو تتضمن 3 عناصر وهي الابتكار، التنظيم، الائتمان المصرفي.

انتقدت نظرية النمو لكونها تستند على مجموعة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وليس فقط على الابتكارات التي اعتبرها من مهام المبتكر وحده، في حين هي في الوقت الحالي من مهام المؤسسات ذاتها التي أصبحت تتفق على البحث والتطور وأن الائتمان المصرفي لا يكفي وحده لتمويل الاستثمارات بل يمكن تمويلها بالعجز إذا لم تكفي الإدخارات والاستثمارات الحقيقية أو بأدوات السوق المالي من أسهم وسندات وغيرها[2].

ثالثا : النموذج الكنزي للنمو

في الوقت الذي أقر فيه "Schumpeter" أن هناك موجات مد وجزر في النمو الاقتصادي، حيث كل موجة تكون مصحوبة بالرواج وعندما تنتهي يعود الاقتصاد إلى حالة السكون، حيث يبدأ فيها المنظمون في البحث عن الابتكارات الجديدة مما يؤدي إلى زيادة المنافسة التي تؤدي إلى التطور والازدهار مرة أخرى جاءت الأزمة الاقتصادية العالمية لتثبيت قصور النظريات السابقة، فظهور التحليل الكينزي مخالفا للكثير من الآراء والتحاليل التي سبقته خصوصا من تعلق منها التوازن والاستقرار الاقتصادي.

يوضح النموذج الكينزي احتمال حدوث التوازن الاقتصادي عند مستوى أقل من مستوى الاستخدام الكامل والذي يتحدد من خلال الطلب الكلي، كما أن المشكلات التي تتخلل النظام الرأسمالي لا تكمن في جانب العرض بل هي بسبب عدم كفاية الطلب الفعال، وحيث

[1] صلاح الدين نامق، **قادة الفكر الاقتصادي**،دار المعارف،القاهرة ،1986،ص52.

[2] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 71-73.

أن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة وأن الادخار هو دالة للدخل فإن التوازن في الإنتاج والدخل يحدث عندما يتساوى الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط، وحيث أن أساس تكون الدخل الوطني في المدى القصير هو إتحاد الاستثمارات الإنتاجية وغير الإنتاجية الخاصة والحكومية وهي العامل الرئيسي المضاد للأزمات والمؤشر الرئيسي في توسيع الطاقة الإنتاجية ورفع معدلات النمو المدى الطويل .

وإذا كان الدخل عبارة عن قيمة الإنتاج الذي لا يتحقق إلا بزيادة الاستثمار العيني وزيادة الطاقة الإنتاجية للأزمة لتحقيق توسيع في قيمة وكمية الإنتاج الكلي، ولهذا وضع "Keynes" التسلسل المنطقي التالي لعملية النمو الاقتصادي للبلدان المتقدمة:

1. يقوم المصنع بإنتاج كمية من الإنتاج تعادل قيمة معينة من الوحدات النقدية، وعند دفعها يدفع المصنع تكاليف الإنتاج في شكل أجور وربح وفائدة والتي تمثل إيرادات للأفراد مثلما تمثل الربح دخلا لملاك المصنع فإنه لابد أن تتساوي قيمة الإنتاج مع قيمة الدخل المتولدة من هذه العملية.
2. لهذا فإنه حتى تتبع جميع المصانع كل ما أنتج يجب أن يتفق الأفراد لكل ما حصلوا عليه من دخول لتحافظ الأرباح على مستوياتها العالية، مما يولد لدى المصانع الرغبة في الإنتاج نفس الكمية أو أكثر في الفترة التالية وحسب إن النقود التي تتدفق من رجال الأعمال إلى الأفراد في شكل أجور وريع وفائدة وأرباح، نقود لتتدفق في تيار العكسي مرة أخرى إلى رجال الأعمال عندما يشتري الأفراد السلع والخدمات منهم، مما تتابع واستمرار المراحل .
3. غير أن ذلك لا يحدث بشكل ألي، فالأفراد لا ينفقون كل نقودهم بل يدخرون نسبة منه عائد في البنك ولذلك يحدث تراجع في التيار الإنفاق، أو يتم إنفاق جزء منه على السلع الأجنبية الواردة وليس على السلع المحلية كما يدفع بعض الأفراد من دخلهم إلى الحكومة في شكل ضرائب، وكما هي أيضا بشكل تراجع في تيار الإنفاق.

4. إن هذه التسويات الادخار، الواردات، الضرائب، يمكن أن يقابلها ثلاثة تيارات عكسية تمثل حق لتيار الإنفاق، مثل الصادرات التي يطلبها الجانب على السلع الوطنية، والإنفاق الحكومي الممولة من الضرائب المحصلة سابقا، والاقتراض من البنوك للزيادة رأس مال المنشآت لتمويل الاستثمار في سلع رأس مال وبالتالي فإنه تساوي التيارات الثلاثة للتسرب والحقن يكون عندها الإنفاق يساوي قيمة الإنتاج، ومع افتراض أن التركيب الهيكلي لكل الأسعار النسبية يوزع الطلب على الصناعات المختلفة لدرجة أن الطلب والعرض في كل صناعة متساوية فإن ذلك يعني أن كل ما ينتج يباع ومن ثم يسود الوفاء في المجتمع وفي هذه الحالة ويتوفر السلع والخدمات فإن تخلف الطلب الكلي هو السبب في حدوث الأزمة مما يدفع بالمنظمين ورجال الأعمال إلى الإحجام عن التوسع في حجم النشاط إلا بتزايد الطلب لزيادة تشغيل الموارد العاطلة.
5. وأخير يتم توازن الاقتصاد الوطني بتوازن الطلب الكلي مع العرض الكلي بغض النظر عن حجم الموارد المشغلة مع وجود البطالة، أي عند مستوى التشغيل الناقص وليس الكامل.

ظهور النموذج الكنزي في النمو الاقتصادي يخص الدول الرأسمالية غير أن الاقتصادية المتخلفة تستلزم تحليلا خاصا نظرا لبعض الخصائص والمشاكل التي تميزها والتي تختلف تماما اشترطه "Keynes" في نموذجه مما يعني ضرورة تعديله على مثل تلك الدول.

رابعا :نموذج هارود دومار

يحتفظ كل الاقتصاد بنسبة معينة من الدخل الوطني لاستبدال المهلك والتالف من السلع والرأسمالية المباني والمعدات والمواد، حيث من الضروري خلق إضافات استثمارية صافية جديدة الرأس المال كي يتم النمو وهذه العلاقة المعروف اقتصاديا بمعامل رأس مال غلة الناتج هي التي تحدد كيفية حدوث النمو الاقتصادي، ولهذا فإن النظرية التي صاغها كل

من " Roy Harrod"و "Evesy Domar " والتي عرفت فيما بعد بنموذج " Harrod– Domar" ،تستند إلى التحليل الكنزي الساكن، حيث اعتمدت على التجارب البلدان المتقدمة في متطلبات النمو المستقر، فقاما بالبحث في مشكلة الرأسمالية والمتمثل حسبها في أزمة البطالة، فكان تحليلهما محاولة تبرير توازن ديناميكي على المدى الطويل عند مستوى التشغيل الكامل، مما جعل نموذجهما يتقاربان من حيث المحتوي والمضمون[1].

[1] ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**،تعريب محمود حسن حسني،دار المريخ للنشر،السعودية،2006، ص ص126-127.

خلاصة:

تمثل السياسة المالية أداة أساسية لاغنى عنها للمالية العامة الحديثة فهي في الواقع عبارة عن مجموعة التدابير الاقتصادية للحكومة فيما يتعلق بالإنفاق العام والإرادات العامة والدين أو الاقتراض العام، كما تحدد كذلك اثر استخدام الموارد على مستوى الطلب الكلي من خلال التأثير على مستوى الإنفاق الاستهلاكي بالاستثماري في الاقتصاد إضافة إلى ذلك فهي تشير أيضا إلى التدابير الخاصة بالسيطرة على التقلبات الاقتصادية التي تشكل عقبة في طريق التنمية الاقتصادية.

إن الضرائب والإنفاق الحكومي عبارة عن أدوات فعالة للسياسة المالية القادرة على تحديد مستوي الناتج، العمالة وبتطبيق هذه الأدوات المالية تسعى السياسة المالية إلى تحقيق أهداف معينة تتمثل في التخصيص الأمثل للموارد المجتمعية والتوزيع العادل للثروات والدخل والتوازن العام وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتوازن المالي.

تترجم عملية النمو الاقتصادي بواسطة حدوث زيادة مستمرة في متوسط الفرد من الدخل الحقيقي ويتحدد هذا النمو بعوامل اقتصادية تتمثل في الموارد الطبيعية، الموارد البشرية، رأس المال والتكنولوجيا إضافة إلى عوامل أخرى غير اقتصادية منها العوامل السياسية الاجتماعية والثقافية، ظهرت نظريات عديدة ومختلفة في مجال النمو الاقتصادي أولها النظرية الكلاسيكية التي اتجهت إلى البحث عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل القومي، ثم بعد ذلك ظهرت النظرية النيوكلاسيكية للنمو التي ركزت على المشاكل القصيرة الأجل حيث أكدت هذه النظرية على أن التقدم التكنولوجي يرفع من مستوى تكوين رأس المال وبعدها ظهرت نظرية جديدة تعرف بنظرية النمو الداخلي التي تمتاز بخاصية غياب تناقص العوائد على رأس المال ويمكن ملاحظة أن المنهج الحديث للنمو يقدم تفسيرات إضافية الاختلافات المستمرة في مستويات المعيشة بين الدول المختلفة، الاختلافات في تراكم رأس المال البشري ومستوى التعليم في نوعية البنية التحتية العامة، أومستوى نفقات البحوث وقدرة السياسة الاقتصادية على دعم الابتكار.

الفصل التطبيقي

تمهيد:

يعتبر النفط من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان منذ سنة1859م، فهو المصدر الرئيسي للطاقة على اختلاف أنواعها وأشكالها الذي تعتمد عليه معظم اقتصاديات دول العالم المتقدم، كما أنه يعتبر سلعة إستراتيجية عالمية ومادة أولية في الصناعات الكيماوية والنفطية باعتباره مصدرا هاما للاستثمار من أجل سد متطلبات العالم من الطاقة .

وتتزايد أهمية النفط يوما بعد يوم رغم المحاولات العديدة للدول الصناعية في إحلاله بطاقات أخرى كالغاز والفحم والطاقة النووية أو بالطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية والطاقة المائية والغاز الصخري وغيرها من الطاقات.

ومن جهة أخرى فان لأسعار هذا المورد الاستراتيجي أثار اقتصادية تختلف باختلاف سلوك السعر في السوق النفطية، حيث أن ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط يشكل خطرا حقيقيا على النمو الاقتصادي لكثير من دول العالم عامة والجزائر خاصة، حيث أن الميزانية العامة للجزائر تعتبر المرآة العاكسة للمالية العامة للدولة .

كما تعد أسعار النفط من أهم العوامل المؤثرة على النفقات العامة وكذا الإيرادات العامة.

وعلى هذا الأساس يتم تخصيص الفصل التطبيقي من الدراسة لغرض التعرف على مختلف النقاط والمفاهيم الهامة من خلال المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول: مسار تطور أسعار النفط (1986-2016).

المبحث الثاني: أثر عائدات النفط على السياسة المالية.

المبحث الثالث: تحديات السياسة المالية .

المبحث الأول: مسار تطور أسعار النفط (1986-2016).

تمثل عائدات النفط المكون الأساسي لإيرادات الجزائر، ولذلك فتغير أسعار النفط يؤثر على عائداتها، حيث سنتعرف على تطور أسعار النفط والأسباب التي أدت إلى انهيارها، كما أن هذه الانهيارات ستؤثر اجتماعيا واقتصاديا .

المطلب الأول: التطور التاريخي لأسعار النفط خلال فترة الدراسة (1986-2014)

إن سوق النفطية العالمية هي سوق متميزة عن باقي الأسواق الأخرى، وكذلك مثله بالنسبة للصناعة النفطية، وكنتيجة لهذا فأسعار السلعة النفطية هي الأخرى متميزة عن أسعار باقي السلع الأخرى سواء من حيث كيفية تحديدها أو العوامل المؤثرة فيها، يعتبر الارتفاع المتسارع الذي أصاب أسعار النفط ألتي اتخذت اتجاه تصاعديا في السوق العالمية أثناء مرحلة الطفرة النفطية منذ أكتوبر 1973 إلى غاية سنة 1982 قد جعل انخفاضه يسير بنفس الوتيرة التي ارتفع بها، حيث كانت سنة 1983 بداية لتحولات أخرى شهدت فيها الأسعار البترول بداية التراجع والانخفاض إلى أن انهارت سنة 1986 لتتوإلى بعدها الأحداث والتغيرات مبرزة أزمات حادة في الاقتصاد النفطي طالت تداعياتها العالم بأسره.

أولا: تطور أسعار النفط خلال الفترة 1986-1989

تمتد هذه المرحلة بين سنة 1986 التي عرفت فيها أسعار النفط انخفاضا حادا وبين 1989 قبل اندلاع حرب الخليج الثانية التي شهدت انخفاضا في العرض النفطي بسبب غياب النفط العراقي والكويتي عن السوق بفعل ظروف الحرب.

1- الظروف السائدة في السوق النفطية قبل أزمة 1986:

لم تكن أزمة 1986 وليدة اللحظة التي وقعت فيها، بل هي انعكاس لتراكمات عديدة كانت بدايتها من الإستراتيجية التي اتبعتها الدول المستوردة بعد الأزمة النفطية لسنة 1973، حيث شهد العالم 1982 انخفاضا في الطلب على النفط لأسباب عديدة نذكر منها[1]:

- استمرارية حالة الركود الاقتصادي في الدول الصناعية منذ أزمة 1973، واشتداد حدته في الفترة 1979-1982 خصوصا بعد وصول سعر النفط إلى حدود 40 دولار للبرميل بفعل الثورة الإيرانية.
- تكوين هذه الدول الصناعية لمخزون استراتيجي ضخم من النفط منذ نهاية السبعينات استعملته كوسيلة ضغط على الأسعار بالانخفاض.
- زيادة إنتاج الدول خارج الأوبك حيث وصل سنة 1986 إلى 37.43 مليون برميل يوميا[2] الأمر الذي أدى إلى تدهور نصيب الأوبك من الإنتاج العالمي وقلل من دورها في السيطرة على الأسعار.

2- الأزمة البترولية المعاكسة 1986 :

يوصف عام 1986 بأنه الأسود على الدول المصدرة للنفط، حيث تدهورت أسعار سلة خامات الأوبك إلى ما يقارب 13.53 دولار للبرميل الواحد، وفي حين كانت سنة 1981 تقدر بـ 32.51 دولار للبرميل، كما سجلت السوق البترولية العالمية خلال هذه الفترة، أعنف حرب للأسعار مارستها أطراف عديدة لحسابات سياسية واقتصادية فصعدت الأسواق الفورية والآجلة (البورصات البترولية) إلى مرتبة متزايدة الأهمية.

إن سعر النفط الخام بدأ في التراجع بمقدار 3.34 دولارا للبرميل، ليهبط من 32.38 دولار للبرميل عام 1982 إلى 29.04 دولارا للبرميل اعتبارا من شهر مارس 1983، ثم

[1] هشام جمال، **السوق البترولية و انعكاساتها على الاقتصاد الجزائري**،أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996-1997، ص ص 92-93.

[2] Opec □ Annal statistical bulletin 2005 □ P24.

واصل انخفاضه إلى أن بلغ 28.2 دولار للبرميل في سنة 1985، وفي عام 1986 تدهورت أسعار الخام بشكل ملحوظ إلى 13.53 دولار للبرميل، أي بفارق حولي 19 دولار للبرميل مقارنة أسعار سنة 1982.

و منذ أن قررت منظمة الأوبك خفض الإنتاج والالتزام بسقف قدره 16.8 مليون ب/ي[1] ارتفعت الأسعار بشكل ملحوظ حتى بلغت 17.73 دولار للبرميل سنة 1987، ثم عادت وتراجعت إلى 14.24 دولار لبرميل سنة 1988، نتيجة لضعف الطلب العالمي ووفرة المخزون النفطي في الدول المستهلكة ن بالإضافة إلى اعتدال الطقس خلال فصل شتاء تلك الفترة الذي يشكل أحد العوامل المؤثرة على أسعار النفط.

ثانيا : تطور أسعار النفط خلال الفترة 1990-1998

تعرضت السوق البترولية العالمية في بداية التسعينات لأزمة حادة، تمثلت في حرب الخليج الثانية والتي وقعت على إثر الغزو العراقي للكويت في 2 أوت 1990 مما سبب ارتفاعا كبيرا في أسعار النفط حتى بلغت في الأشهر الأولى للحرب سقف 40 دولار للبرميل[2] لكن تدخل الوكالة الدولية للطاقة من خلال تصريف المخزونات الإستراتيجية للدول الأعضاء فيها، وقيام السعودية والإمارات برفع إنتاجها إلى الطاقات القصوى لتعويض إنتاج العراق والكويت عجل بانخفاض الأسعار إلى ما كانت عليه قبل الأزمة تميزت الفترة بين جانفي وجويلية من 1990 بزيادة حصص الإنتاج لدى الدول الأعضاء في منظمة الأوبك، ففي حين أنه كان مقررا أن يبلغ حجم الإنتاج خلال السداسي الأول من 1990 مقدار 22.1

[1] مشدن وهيبة، أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003، مذكرة ماجستير في علوم التسيير,تخصص نقود ومالية,كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير,جامعة الجزائر ,2005، ص87.

[2] قويدري قوشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات اسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير،جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف،2008،ص97.

مليون بـ /ي، فإن حجم الإنتاج العملي تعدى سقف 23.4 مليون ب / ي[1]، مما دفع بالأسعار إلى الانخفاض

والمخزون الإستراتيجي لدى الدول المستهلكة بالارتفاع، وارتفعت مع بداية أزمة حرب الخليج الثانية ارتفعت الأسعار إلى مستوى لم تعرفه منذ 1985 حيث بلغت في سنة 1990 مقدار 22.26 دولار للبرميل، بعدما كانت تقدر بـــــ17.31 دولار للبرميل سنة 1989، وذلك لاختلال العرض الناجم عن توقيف إنتاج النفط العراقي والكويتي والذي قدر ب 4.7 مليون برميل يوميا، لكن سرعان ما انخفضت مجددا ابتداء من النصف الثاني من سنة 1991 بعد أن رفعت منظمة الأوبك سقف الإنتاج من 22.25 مليون ب /ي سنة 1991 إلى 23.85 مليون سنة 1992. [2]

سنة 1993 تجاوزت إيران ونيجيريا حصصهما الإنتاجية، وعادت الكويت إلى الإنتاج بعد انقطاع عن السوق النفطية العالمية، فانخفضت الأسعار إلى 16.33 دولار للبرميل وعلى العموم فإن الفترة 1996-1992 عرفت تذبذبا في أسعار النفط صعودا ونزولا دون أن يشكل ذلك أزمة نفطية جديدة حتى العام 1998 أين وقعت أسوا أزمة نفطية، وفي بداية العام 1998 بدأت تظهر على اقتصاديات دول العالم كافة، وعلى السوق النفطية على وجه الخصوص آثار الأزمة المالية التي عرفتها دول الجنوب شرق آسيا، حيث انهارت أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها لم تعرفه حتى في أزمة 1986 ووصلت إلى 12.28 دولار للبرميل.

[1] حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، مذكرة ماجستير،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2009-2010 ص85.

[2] Opec □ Annal statistical bulletin 2005 □ P25

ثالثا : تطور أسعار النفط خلال الفترة 1999-2009

عرفت أسعار البترول ابتداء من سنة 1999 تطورا كبيرا واتجاها تصاعديا نتيجة مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية التي ساهمت بثكل كبير في التأثير على مستويات الأسعار وأهمهما أحداث 11 سبتمبر 2001، وكذا الحرب على العراق سنة 2003 و تداعيات أزمة الرهون العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2007 والأزمة المالية لسنة 2008.

فاقت أسعار لخامات سلة أوبك سقف 20 دولار للبرميل، ابتداء من الربع الثالث لسنة 1999، واستمرت في الارتفاع سنة 2000، حيث حددت دول الأوبك سياسة جديدة لتحقيق سعر مستهدف لسلة خاماتها يقدر 25 دولار للبرميل، ومن خلال الإدارة المستمرة للإمدادات بتخفيض الإنتاج بمقدار 500 ألف ب /ي في حالة انخفاض الأسعار إلى أقل من 22 دولار للبرميل، وزيادته بنفس القيمة في حال تجاوزت الأسعار سقف 28 دولار للبرميل. [1]

شهد العالم 2001 انخفاضا في أسعار سلة أوبك بنسبة 16 ٪، مقارنة بمستويات عام 2000، وكان لقرارات تخفيض الإنتاج التي أقرتها المنظمة، والتي وصلت في مجملها إلى 3.5 مليون ب/ي أثر فقال في الحيلولة دون انهيار إلى المستويات التي شهدتها عام 1998 وبداية 1999، إلا أن أحداث 11 سبتمبر وما ترتب عنها من تداعيات، زادت من انخفاض الأسعار إلى أن بلغت 17.6 دولار للبرميل في نهاية العام مقارنة بمستواه البالغ 24.4 دولار للبرميل الذي سبق الأحداث لتقرر المنظمة في 14 نوفمبر 2001 تخفيض الإنتاج بمليون ونصف المليون برميل في اليوم، وابتداء من الفاتح جانفي 2002، شريطة التنسيق مع الدول غير الأعضاء في المنظمة، لإتباع نفس السياسة البترولية لدفع الأسعار إلى الارتفاع من جديد، وهو ما تحقق فعلا حيث أخذت أسعار سلة أوبك في الارتفاع مطلع سنة 2002 لتستقر ضمن النطاق السعري.

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموجد لسنة 2000، ص162.

(22-28 دولار للبرميل)، ابتداء من شهر مارس، ليبلغ متوسط السعر 24.36 دولار للبرميل، مقارنة بـ 23.12 دولار للبرميل عام 2001.

شهدت أسعار سلة أوبك خلال عام 2003 ارتفاعا في مستوياتها بنحو 3.74 دولار للبرميل، أي بنسبة ارتفاع بلغت 16٪، مقارنة بعام 2002، ليصل معدل السعر إلى 28.1 دولار للبرميل متخطيا بذلك الحد الأعلى للنطاق السعري المحدد من قبل المنظمة وهو 28 دولار للبرميل، وقد أثرت الحرب الأمريكية البريطانية على العراق، والاضطرابات السياسية في فنزويلا، والتوترات القبلية في نيجيريا تأثيرا كبيرا على السوق البترولية، حيث انخفض المعروض النفطي لمنظمة الأوبك ب 300 ألف برميل يوميا، رغم تعويض البلدان البترولية الأخرى لجزء كبير من الكميات المسحوبة من السوق خاصة من طرف السعودية وإيران.

عرف العالم صدمة بترولية أخرى بدأت منذ سنة 2004، حيث ارتفعت الأسعار ووصلت إلى 36.05 دولار للبرميل، متأثرة بجملة من الأحداث التي عززت ذلك الارتفاع المتواصل، فقد توقف الإنتاج الروسي نتيجة الخلاف بين الحكومة الروسية وشركة يوكوس البترولية[1]، مما جعل الدول الصناعية تقوم بزيادة طلبها من الشرق الأوسط، حتى بلغ إنتاج أوبك 30 مليون برميل في اليوم، ومع ذلك لم تكن قادرة على مجاراة الطلب العالمي على البترول، الذي ارتفع بالموازاة مع ارتفاع النمو الاقتصادي العالمي.

وفي سنتي 2005 و2006 واصلت أسعار البترول مسارها التصاعدي، حيث وصل برميل سلة أوبك إلى 50.64 دولار عام 2005، ليرتفع إلى 61.8 دولار عام 2006، متأثر في ذلك بالتوترات الجيوسياسية التي شهدتها منطقة شرق الأوسط، والمتمثلة في الملف النووي الإيراني والتدهور في الوضع الأمني في العراق، والعدوان على لبنان، بالإضافة إلى الاضطرابات وأعمال العنف في نيجيريا، كما ساهم في ذلك الارتفاع التوقعات

[1] ضياء مجيد الموسوي، **ثورة أسعار النفط 2004**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005، ص25.

غير المبرمجة في الإنتاج خلال العام 2006، والتي من أهمها إعلان شركة البترول البريطانية " بريتيش بتروليوم " إغلاق طاقة 400 ألف ب/ي من إنتاج حقل " برودو بي " في ألاسكا بهدف إجراء عمليات صيانة الأنابيب[1]، بالإضافة إلى موجات البرد التي اجتاحت أوروبا، والتي أدت إلى تعطيل جزء من الإنتاج الروسي.

شهد عام 2007 ارتفاعا مستمرا للأسعار التي بلغت مستويات غير مسبوقة وخاصة خلال النصف الثاني من السنة، إذ تجاوز المعدل اليومي لسعر سلة أوبك حاجز الـ 90 دولار للبرميل في مطلع شهر نوفمبر، وقد كانت درجة تقلبات هذه الأسعار عالية حتى وصلت في بعض الأحيان إلي أكثر من 3 دولار للبرميل، ما بين يوم وأخر.

شهد أسعار سلة خامات أوبك ارتفاعا في مستوياتها خلال عام 2008 بمقدار 25 دولار للبرميل، أي بنسبة 36.2٪ مقارنة بمستويات العالم 2007، فقد تجاوزت الأسعار الاسمية لخامات سلة أوبك حاجز ال 113 دولار للبرميل، و وصل سعر الخام الأمريكي الخفيف في العقود الآجلة حاجز ال 150 دولار للبرميل خلال شهر جويلية 2008 وبلغ المعدل السنوي لسعر سلة خامات أوبك بالقيمة الإسمية إلى 94.1 دولار للبرميل خلال 2008، وهو أعلى معدل سنوي منذ أن تم العمل بهذا السعر في 1987. [2]

والجدير بالاهتمام تباين المتوسط الفصلي لأسعار النفط خلال عام 2008، فقد بلغ متوسط ربع الأول حوالي 92.7 دولار للبرميل، وارتفع خلال الفصل الثاني بمقدار 25 دولار للبرميل ليصل إلى 117.6 دولار للبرميل، ثم بدأ المتوسط الفصلي للأسعار في التراجع فانخفض في بداية الأمر بشكل طفيف بنحو 4.1 دولار للبرميل خلال الفصل الثالث ليصل إلى 113.5 دولار للبرميل، وخلال الفصل الأخير من العام شهد انخفاضا كبيرا

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2006، ص 104.

[2] ضياء مجيد الموسوي، المرجع سبق ذكره، ص23.

ليصل إلى 52.5 دولار للبرميل، مشكلا بذلك انخفاضا بمقدار 61 دولار للبرميل دفعة واحدة أي بنسبة 52.7٪ مقارنة مع الفصل الثالث من نفس العام.

شهدت أسعار النفط في 2009 انخفاضا في المعدل السنوي لأول مرة منذ سنة 2001 حيث وصلت إلي 61.06 دولار للبرميل، متأثرة في ذلك بانخفاض الطلب وتراكم المخزون النفطي العالمي ليصل إلى مستويات تفوق معدلاتها خلال الخمس سنوات السابقة وتعكس حركة المعدلات نصف السنوية التقلبات التي شهدتها أسعار النفط، حيث مالت تارتا نحو الارتفاع وأخرى نحو الانخفاض، فقد وصل معدل سعر سلة الأوبك إلى 50.7 دولار للبرميل خلال النصف الأول من العام، مشكلا انخفاضا بنحو 32.2 دولار للبرميل أي ما يعادل 39٪ بالمقارنة مع النصف الثاني من العام السابق، وانخفاضا بنسبة 51.8٪ مقارنة بالنصف الأول من عام 2008، أما خلال النصف الثاني من عام 2009، فقد ارتفعت الأسعار بنحو 20.3 دولار للبرميل، أي بنسبة 40٪ مقارنة بالنصف الأول منه، وهو يمثل انخفاضا بنحو 12 دولار للبرميل، أي بنسبة 14.5٪ مقارنة بالنصف المناظر من العام السابق.

وفي سنة 2010 كان للتعافي النسبي للاقتصاد العالمي من تأثيرات الأزمة العالمية والذي سجل نموا مقبولا نحو 3.9٪ أثراه على الاستقرار النسبي لأسعار النفط ضمن نطاق مقبول من المنتجين والمستهلكين، وقد انعكس ذلك إيجابا على أسواق العرض والطلب والاستهلاك وذلك بفعل انتعاش وتيرة النمو الاقتصادي العالمي، سواء في البلدان الصناعة التي شهدت عودة للنمو ولو بنسبة 2.8٪، وفي البلدان النامية الأسيوية التي بلغ معدل النمو فيها 9.4٪، ومن ضمنها الصين التي لامس نموها الاقتصادي الـ 10٪، بالإضافة لأي نسبة نمو تقدر ب 5.7٪ في أمريكا اللاتينية وهو ما أدى إلى ارتفاع حجم الطلب العالمي على المادة النفطية بنسبة 3.29٪، وبالتالي عودة ارتفاع الأسعار إلى 77.45 دولار للبرميل.

رابعا: تطور أسعار النفط خلال الفترة 2011 إلى 2014

استهل الربع الأول من سنة 2011 ارتفاعا معتبرا لأسعار النفط، حيث بلغ سعر سلة خامات أوبك 100.97 دولار للبرميل، و واصل هذا الارتفاع في الربع الثاني من السنة ليصل إلى 112.33 دولار للبرميل، ثم انخفض بحوالي 4 دولارات في الربع الثالث واختتمت سنة 2011 بانخفاض أخر طفيف فوصل السعر إلى 107.9 دولار.

لقد ارتفع سعر البرميل في الربع الأول من سنة 2012 إلى أعلى مستوياته ليصل إلى سعر117.43 دولار للبرميل، ولكنه عرف سقوطا حرا قدر بنسبة 9٪، فبلغ بذلك سعر 106.77 دولار للبرميل فسعر 106.6 دولار ليرتفع ارتفاعا طفيفا في الربع الأخير من السنة بدولار واحد تقريبا أي إلى سعر 107.4 دولار للبرميل[1].

عرفت سنة 2013 تقلبات في أسعار النفط، فكان السعر في الربع الأول من السنة 109.5 دولار للبرميل، ثم انخفض بحوالي 8٪ في الربع الثاني ليصل إلى سعر 100.93 للبرميل، وبلغ المتوسط السنوي لسعر سلة أوبك 105.87دولار للبرميل. [2]

شهدت أسواق النفط العلمية عدد من التحولات خلال 2014 لينتهي العام على أسعار متدنية قوضت من قدرة الدول المصدرة على تحقيق مزيد من العوائد النفطية، ويرجع ذلك لوجود فائض من الإمدادات النفطية بداخل الأسواق العالمية مدفوعة بزيادة إنتاج النفط الصخري بالولايات المتحدة الأمريكية.

فقد سعر مزيج برنت القياس الأوروبي خلال عام 2014 بنحو 47.6٪ من قيمته ليغلق على مستوى 57.57 دولارا للبرميل ليسجل أدنى مستوى منذ 20 مايو 2009.

[1] التقرير السنوي للأوبك 2013، ص112.

[2] Opec □ Annal statistical bulletin 2005 □ P82

وتراجع سعر سلة خامات أوبك إلى أدنى مستوى له منذ عام 2009 وسط أشد موجة هبوط في أسعار النفط منذ الأزمة المالية العالمية عام 2008، حيث سجل سعر سلة خامات المنظمة نحو 54.44 دولارا للبرميل الواحد لتفقد 48٪ من قيمتها خلال عام 2014.

منذ شهر جويلية 2014 والأسعار تواصل هبوط بشكل سريع، إذ فقد برميل النفط حوالي 28٪ من قيمته خلال ثلاثة أشهر فقط أي منذ جويلية وحتى نهاية أكتوبر وواصل هبوط بعد ذلك إلي 45٪ ليصبح بذلك سعر برميل النفط حوالي 63 دولارا، وهو أدنى مستوى يصل إليه منذ حوالي 5 سنوات.

ارتفعت أسعار خام برنت إلى 112.18 في جوان الماضي، على الرغم من إبقاء منظمة الدول المصدرة للبترول أوبك على سقف إنتاجها كما هو دون تغيير عند 30 مليون برميل يوميا في اجتماعها بفيينا في 11 يونيو الماضي، تبريرا من المنظمة لاستمرار للظروف السياسية والأمنية التي تشهدها العديد من بلدان الشرق الأوسط ويأتي أبرزها في كل من ليبيا والعراق.

ارتفعت أسعار خام برنت لأعلى من 115.19 دولار للبرميل في نهاية 19 جوان الماضي على خلفية ضوء تلويح الغرب بتشديد العقوبات ضد روسيا بسبب ضم موسكو لشبه جزيرة القرم، وكذلك في ضوء اندلاع الاضطرابات من قبل تنظيم داعش للسيطرة على المدن العراقية المختلفة.

فقدت أسعار برنت خلال أوت الماضي أكثر من 5 دولارات عن الشهر السابق له لتسجل مستوى 101.61 بعدما أشارت تقديرات شركة بريتيش بتروليوم البريطانية للنفط حينذاك إلى تخطي الولايات المتحدة كل من السعودية وروسيا واحتلالها الصدارة بين منتجي النفط خلال العام 2014 مع تزايد مساهمة النفط الصخري في التعافي الاقتصادي الأمريكي.

تراجعت أسعار برنت إلي 87.43 دولارا للبرميل بحلول أكتوبر 2014 بعدما خفض صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو العالمي للمرة الثالثة خلال العام 2014، محذرا من ضعف النمو في الدول الرئيسية في منطقة اليورو واليابان والأسواق الناشئة الكبرى مثل البرازيل.

في 21 أكتوبر 2014، أعلن رسميا عن فشل المفاوضات الثلاثية بين روسيا وأوكرانية و الاتحاد الأوروبي بشأن إبرام اتفاقية مؤقتة لتوريد الغاز الروسي إلي الجانب الأوكراني.

تراجعت أسعار النفط في نوفمبر الماضي لأقل من 75 دولارا للبرميل، وهو أدنى سعر منذ جويلية عام 2010، وذلك بعد إعلان بغداد وأربيل إنهاء الخلافات المستمرة بين الحكومة العراقية المركزية وإقليم كردستان، الأمر الذي عزز من التوقعات بشأن ضخ المزيد من الإمدادات النفطية العراقية عن طريق إقليم كردستان مما قد يتسبب في تخمة المعروض العالمي.

في 24 نوفمبر الماضي أقرت القوى الغربية (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين وألمانيا) تجديد اتفاق مؤقت لمدة سبعة أشهر تنتهي في جوان 2015 مع تعليق سلسلة العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران مما يسمح لإيران بتصدير كميات إضافية من نفطها إلى الأسواق العالمية .

أقرت منظمة أوبك في 27 نوفمبر 2014 على معدلات إنتاجها عند 30 مليون برميل تمسكا منها بحصتها النفطية على الرغم من زيادة المعروض العالمي من النفط مما دفع أسعار النفط إلى مزيد من التراجع ليشهد خام برنت مستوى 62.54 دولار للبرميل خلال ديسمبر2014.

خفضت وكالة الطاقة الدولية في تقريرها لشهر ديسمبر الماضي توقعاتها لنمو الطلب في عام 2015 بنحو 205 برميل يوميا إلى 900 ألف برميل يوميا، مما يدفع أسعار خام برنت للتراجع خلال عام 2015 إلى مستوى 62 دولار في المتوسط تراجعا من مستوى 99.04 دولارا كمتوسط خلال عام 2014، وحذرت الوكالة من عدم الاستقرار العالمي واحتمالات التخلف المالي من قبل منتجين رئيسيين مثل فنزويلا وروسيا. [1]

وكخلاصة لسنة 2014، فإن الانخفاض الدراماتيكي في أسعار النفط العالمية من 100 دولار مطلع عام 2014 الى 56 دولار في أيامها الأخيرة، جعل من الدول النفطية التي تعتمد موازناتها بنسب كبيرة على إيرادات النفط أكبر الخاسرين.

المطلب الثاني: أسباب انهيار أسعار النفط

هنالك مجموعة من العوامل التي فرضت ضغوطا خافضة لأسعار النفط وأهمها[2] :

1- ظهور إنتاج النفط الصخري

الذي أتاحه تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي والحفر الأطراف الفاعلة في سوق الأفقي وقد أضاف هذا المصدر الجديد حوالي 4.2 مليون برميل يوميا إلي سوق النفط الخام مما ساهم في حدوث مستوى عالي من المعروض العالمي.

2- التغير في السلوك الإستراتيجي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط [3] :

تعد منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) أكبر الأطراف الفاعلة في سوق النفط الخام العالمية، وقد شهدت الفترة الأخيرة تغيرا في السلوك الاستراتيجي للمنظمة من خلال تركيزها على الحفاظ على حصتها السوقية على حساب الأسعار

[1] التقرير السنوي للأوبك 2013، ص112.

[2] د. عبد الحميد مرغيت، **تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري و السياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة**، جيجل، ص1.

[3] تأسست المنظمة و مقرها في العاصمة النمساوية " فينيا " في عام 1960 لتنسيق و توحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء الاثني عشر و هم الجزائر،أنغولا،إكوادور،العراق، جمهورية إيران الإسلامية، الكويت، ليبيا، نيجيريا، قطر، المملكة السعودية، الإمارات العربية المتحدة، فنزويلا.

اتخذت المنظمة قرارا بزيادة الإنتاج بالرغم من فائض العرض العالمي وهو ما أدى إلى انخفاض جديد في الأسعار وهذا القرار جاء على العكس تماما مما قامت به المنظمة خلال فترة الأزمة المالية العالمية (2008-2009) عقب انهيار أسعار النفط، حيث خفضت من الإنتاج مما ساعد على انتعاشها مجددا.

3- الزيادة المتوقعة في الصادرات الإيرانية[1]:

وهذا بعد رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من الغرب بعد التوصل إلى الاتفاق النووي بينهما، حيث تستعد إيران لتصدير 1.26 مليون برميل نفط يوميا بداية من 2016، وهو ما يعني زيادة في مستوى الجيد للمعروض العالمي.

4- تراجع الطلب العالمي وخاصة من الأسواق الصاعدة، كالصين التي تستهلك لوحدها ثلثي الارتفاع الحاصل في الاستهلاك العالمي من البترول، فقد شهدت الصين في الآونة الأخيرة صعوبات اقتصادية تمثلت في انهيار كبير في صادراتها واستثماراتها التي تمثل ثلثي 3/2 ناتجها المحلي الإجمالي، وهذا راجع أساسا إلي تراجع قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية بحسب الارتفاع الكبير في معدلات الأجور المحلية فيها في السنوات الأخيرة.

5- الضبط المتواصل في استهلاك النفط في الولايات المتحدة وخاصة في ظل الاستعاضة عنه ببدائل أخرى.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لانخفاض أسعار النفط.

تتمثل الآثار في :

أولا: الآثار الاقتصادية

نظرا لتبعية الاقتصاد الوطني إلي قطاع تبقى الجزائر أكبر دولة متضررة من تقلبات أسعار النفط وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري، فقد خلف الانخفاض أسعار البترول أثارا

[1] عبد الحميد مرغيت، مرجع سبق ذكره، ص02.

بارزا على الجانب الاقتصادي في الجزائر ويمكن معرفة ذلك من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية التي تتمثل أهمها فيما يلي[1] :

1- الميزان التجاري: سجلت الجزائر حلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2001م فائضا تجاريا قدره نحو 5.39 مليار دولار مقابل 6.6 مليار دولار مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية مسجلا بذلك تراجعا قدره 18٪ حيث بلغت قيمة الصادرات الجزائرية منذ شهر جوان إلى غاية سبتمبر 2014م نحو 49.23 مليار دولار مقابل 48.53 مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة، مما يعني ارتفاعا قدره 4.55 ٪ حسب أرقام المركز الوطني للإعلام والإحصاء التابع للجمارك الجزائرية.

وحسب نفس الإحصائيات فأن نسبة تغطية الواردات قد بلغت 112 بالمئة خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2014 مقابل 116 بالمئة خلال نفس الفترة من سنة 2013 وحافظت المحروقات على حصة الأسد من مجموع الصادرات الجزائرية أي ما نسبته 95.83٪ من الصادرات بقيمة قدرها 47.18 مليار دولار مقابل 46.97 مليار دولار خلال نفس الفترة.

2- ميزان المدفوعات : أثر التراجع المستمر لأسعار النفط على قدرة الجزائر المالية على مقاومة الصدمات والمتطلبات المتزايدة على ميزان المدفوعات الخارجية خاصة وأن احتياطات الصرف الحالية تسمح للجزائر بمواجهة الصدمات على ميزان المدفوعات في الأجل القصير، إلا أن هذه القدرة على مقاومة الصدمات قد تتآكل بسرعة لو بقيت أسعار البرميل على مستويات منخفضة.

فعندما انخفض سعر البترول إلى 70 دولار للبرميل الواحد سجل إجمالي ميزان المدفوعات عجزا خلال السداسي الأول من سنة 2014م قدر بـ 1.23 مليار دولار مقابل فائض قدر ب 0.88 مليار دولار في نفس الفترة من العام السابق ونتيجة لذلك تقلصت

[1] أ.مريم شطيني محمود، **انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة**، قسنطينة، 14ماي 2015، ص 05.

الاحتياطات الرسمية للهدف حيث تراجع احتياطي الجزائري من العملة الصعبة إلى 193 مليار دولار في نهاية جوان 2014م بعد أن بلغ في نهاية 2013 حوالي 194 مليار دولار قبل أن تنخفض مرة أخرى إلى 185 مليار دولار في نهاية شهر سبتمبر فتكون الجزائر بذلك قد خسرت 8 مليار دولار من احتياطات صرفها خلال سنة بسبب أزمة البترول. [1]

3- **الناتج الداخلي الخام:** إن الانكماش في الواردات سيمتد إلى الناتج الداخلي الخام، والذي سينخفض إلى 208 مليار دولار لسنة 2015م مقارنة مع حوالي 211 مليار دولار كان متوقعا عام 2014 م على أساس نمو سنوي في حدود 4٪ مما يعني انخفاض معدل نمو الاقتصاد الجزائري حيث أنه لن يتجاوز 3.9٪ عام 2015 مقارنة مع 4.5٪ لعام 2014 نظرا لاستمرار الهشاشة في النمو وعجزة السلطات عن التنويع في مجال الاقتصاد.

ثانيا: الآثار الاجتماعية

لا يتوقف الدور الذي يلعبه النفط وعوائده على الجانب الاقتصادي فحسب، بل يتعدى ذلك ليؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الجانب الاجتماعي

1- **تقلص فرص التشغيل وبرامج التنمية** :إن هناك علاقة عكسية بين أسعار النفط ومعدلات البطالة باعتبار أن كل تحسن في الأسعار يعني زيادة في العوائد والإيرادات والتي يمكن من خلالها تنفيذ الخطط التنموية المعتمدة بدورها على تشجيع الاستثمارات ومن ثم تقليص البطالة في المجتمع الجزائري.

فمن بين الإجراءات التقشفية التي اتخذتها السلطات الجزائرية لمواجهة انتفاض أسعار النفط وتراجع العوائد منذ جوان 2014م هو تجميد التوظيف في الوظيفة العمومية لسنة 2015م وعلاوة على ذلك تم تجميد المشاريع الكبرى التي لا ترتدي طابعا عاجلا ولا

[1] أ.مريم شطيني محمود، **انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة**، مرجع سبق ذكره،ص06.

تحظى بالأولوية وليس لها أثر اقتصادي واجتماعي مثل: "ورش الترامواي والنقل الحديدي والطريق السيار ".

2- **انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين:** من المتوقع أن القدرة الشرائية للجزائريين ستتراجع من 3 إلى 5٪ خلال عام 2015 مقارنة بسنة 2014 خاصة وأن أسعار المواد الغذائية المستوردة ستشهد ارتفاعا يصل نحو 10٪ خلال نهاية الثلاثي الأول من سنة 2015م إضافة إلي رفع الدعم عن المواد الاستهلاكية الأساسية من طرف الدولة بسبب تقليص ميزانية التسيير [1].

ويعتبر إلغاء المادة 87 مكرر عامل رئيسي في تراجع القدرة الشرائية خاصة وأن سياسة الأجور ليست مرتبطة بمعدل معين، ففي معظم البلدان عندما تقرر الزيادات في الأجور تتحسن القدرة الشرائية تلقائيا أما في الجزائر يحدث العكس تماما ففي كل مرة تكون زيادات في الأجور ترتفع أسعار السلع والخدمات.

3- **تهديد السلم الاجتماعي:** إن استمرار انهيار أسعار النفط من شأنه التأثير بشكل مباشر على الجهة الاجتماعية في الجزائر، حيث أن أزمة البترول تلعب دورا في تغذية التوترات الاجتماعية وهو ما لا تبدو الجزائر في منأى عنه بالنظر إلي دور إيرادات النفط في تحقيق التنمية وتوفير مناصب الشغل للبطالين، حيث تتواصل الاحتجاجات الاجتماعية في العديد من مناطق القطر الوطني وهي احتجاجات من المتوقع أن تصبح أكثرة حدة مستقبلا بسبب تقلص فرص التشغيل وبرامج التنمية كما أن تدهور القدرة الشرائية للمواطنين وارتفاع الأسعار قد يؤدي إلي غضب شعبي كبير في الأجل القريب مما يهدد السلم الاجتماعي.

4- **تقليص المساعدات الخارجية الممنوحة للدول الفقيرة :** لا تزال تداعيات التراجع المستمر لأسعار النفط تلقي بظلالها على سير عمل الحكومة، فبعد الإجراءات التقشفية

[1] أ.مريم شطيني محمود، **انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة**، مرجع سبق ذكره،ص07.

التي اتخذت على الصعيد الاقتصادي جاء الدور هذه المرة على المساعدات الخارجية الموجهة إلى الدول الفقيرة حيث أعطيت تعليمات رئاسية إلى كل من وزارتي الشؤون الخارجية والمالية بتخفيض قيمة المساعدات السنوية التي اعتادت الجزائر تقديمها إلى بعض الدول الإفريقية، وهي إما دول مجاورة للجزائر أو تنتمي إلى منطقة الساحل وجميعها يعتبر من أكثر الدول فقرا في العالم مثل موريتانيا والنيجر ومالي وبوركينا فاسو.

فالمبلغ الذي كانت تستفيد منه هذه الدول بعنوان المساعدات الخارجية للجزائر يعادل 80 مليون دولار وسينخفض إلى أقل من النصف في محاولة للحد من تداعيات تراجع أسعار النفط على الخزينة العمومية [1].

المبحث الثاني: أثر عائدات النفط على السياسية المالية

سنتناول في هذا المبحث توضيح كيفية انعكاسات أسعار النفط على الميزانية العامة للجزائر و ذلك من خلال تغير نفقاتها وإيراداتها وذلك خلال فترة الارتفاع والانخفاض.

المطلب الأول: أثر ارتفاع أسعار النفط على السياسة المالية (2000 – 2014)

تناولنا في هذا المطلب أسعار النفط وانعكاساتها على كل من نفقات والإيرادات لميزانية الدولة خلال الفترة (2000 –2014).

[1] مريم شطبي محمود، **انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة**، مرجع سبق ذكره،ص ص9 10.

الجدول رقم 01: مقارنة بين تغيرات أسعار النفط وميزانية الدولة 2000/ 2014.

	1	2	3
السنوات	أسعار النفط (دولار)	النفقات (مليار دج)	إيرادات(مليار دج)
2000	29	1255.5	1028.8
2001	25	1251.8	1234.8
2002	25	1559.8	1457.8
2003	29	1711.1	1451.5
2004	39	1920	1528
2005	54	1950	1635.8
2006	65	2630.5	1667.9
2007	75	3623.7	1802.2
2008	99	4322	1924
2009	62	5191.4	2786.6
2010	80	5926	3081.5
2011	113	6618.4	2991.4
2012	111	7428.7	3455.7
2013	109	6879.8	3820
2014	99	7656.2	4218.2

المصدر:من إعداد الطالبتين بالرجوع إلي قوانين المالية للسنوات(2000-2014) و تقارير بنك الجزائر.

الشكل (3): تطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة (2000-2014)

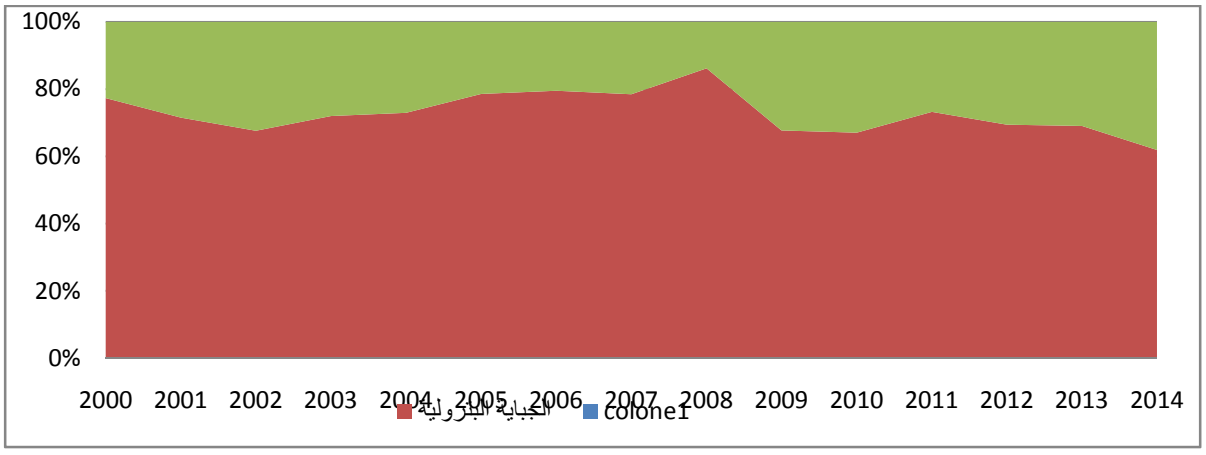

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 1 .

الشكل (4): تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز للفترة (2000-2014)

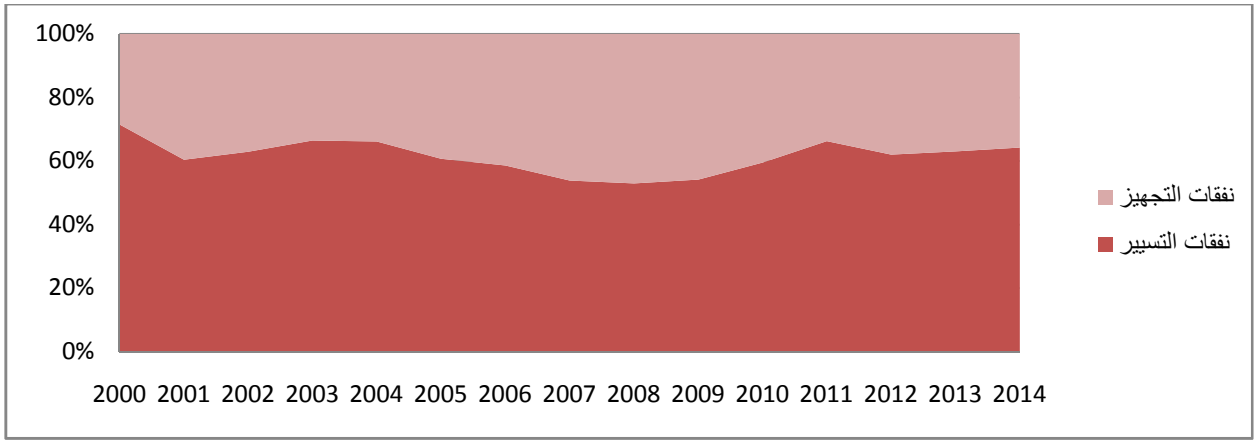

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 1.

1- أسعار النفط وانعكاساتها على نفقات الميزانية :

نلاحظ من خلال العمودين 1 و 2 من الجدول رقم 01 أن النفقات العامة في الجزائر متزايدة كأي دولة غير أن قيمة هذه الزيادة في النفقات تختلف من سنة لأخرى فأحيانا ترتفع هذه القيمة وأحيانا تنخفض، وذلك بحسب الظروف السائدة والسياسات التي تنتهجها الدولة ، ففي سنة 2001 نلاحظ أن نفقات الدولة سجلت انخفاضا بقدر ب 3.7 مليار دج مقارنة مع سنة 2000 وهو ما يتزامن مع الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط وفي ذلك الفترة بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001 ، ومنذ سنة 2002 عرفت النفقات نموا مطردا بسبب تطبيق الجزائر لبرنامجي الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) ودعم النمو (2005-2009) وكان هذا نتيجة للقدرة التمويلية التي تتمتع بها الجزائر جراء ارتفاع أسعار النفط ، حيث بلغت سنة 2008 " 99 دولار للبرميل " غير أنها لم تلبث كثيرا حتى انخفضت وتراجعت سنة 2009 إلي 62 دولارا للبرميل ويرجع هذا الانخفاض في أسعار النفط إلى الأزمة المالية العالمية التي شهدتها سنة 2009 غير أن النفقات العامة وبالرغم من الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط إلا أنها استمرت في الارتفاع حيث سجلت زيادة قدرت بـ 869.4 مليار دج سنة 2009 مقارنة بنسبة 2008 ,ويعود هذا الارتفاع المستمر للنفقات للسياسات

التوسعية التي اتبعتها الدولة بهدف مكافحة الفقر وتوفير مناصب الشغل ...، والأمر نفسه بالنسبة للسنتين 2010-2011 التي ارتفعت فيها نفقات ميزانية الجزائر ارتفاعا ملحوظا مقارنة بالسنوات السابقة وذلك لعودة تحسن وارتفاع أسعار النفط ، بعد الأزمة المالية التي شهدتها سنة2009 حيث بلغت أسعار النفط سنة 2011" 113 دولار للبرميل" وفي الفترة (2012- 2014) استمرت النفقات في الارتفاع لتبلغ سنة 2014 "7656.2 " مليار دج بالرغم من عودة انخفاض أسعار النفط التي قدرت ب 99 دولار للبرميل ويعود هذا الاستمرار في النفقات إلى مجموعة البرامج التوسعية التي اتبعتها الدولة للمحافظة وتحسين المستوى المعيشي كبرنامج التنمية الخماسي (2010 -2014).

ومنه نستنتج أن السياسية الانفاقية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة تميزت بتصاعد معدل نمو الإنفاق العام وهذا ما يطلق عليها بالسياسة الانفاقية التوسعية، حيث يرتبط نمو الإنفاق العام وتصاعد معدلاته ارتباطا وثيقا بالتطورات التي شهدتها أسعار النفط خلال تلك الفترة.

2- أسعار النفط و انعكاساتها على الإيرادات الميزانية:

من خلال العمودين 1 و3 في الجدول رقم 01 يتضح لنا أن الإيرادات في الجزائر تتأثر بشكل كبير بأسعار النفط وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول رقم 01 حيث أن الإيرادات عرفت تزايد ملحوظ وذلك راجع إلى انتعاش السوق النفطية والتطور الحاصل في قطاع المحروقات و ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة بلغت حتى 111 دولار للبرميل عام 2011.

في سنة 2014 بلغت الإيرادات الإجمالية 4218.2 مليار دج إلا أن هذه الزيادات في الإيرادات العامة لم تستطع تغطية إجمالي النفقات العامة .

المطلب الثاني: أثر انخفاض أسعار البترول على السياسة المالية 2014-2016:

سنتناول في هذا المطلب أسعار النفط وانعكاساتها على كل من نفقات وإيرادات الميزانية للدولة خلال الفترة (2014-2016)

الجدول رقم 02: مقارنة بين تغيرات أسعار النفط وميزانية الدولة 2016/2014 مليار.

	1	2	3
السنوات	**أسعار النفط (دولار)**	**النفقات (مليار دج)**	**إيرادات**
2014	99	7656.2	4218.2
2015	52	8858.1	4684.65
2016	50	7984.1	4747.43

المصدر:من إعداد الطالبتين بالرجوع إلى قوانين المالية للسنوات وتقارير بنك الجزائر (2014-2016)

1- أسعار النفط و انعكاساتها على نفقات الميزانية:

نلاحظ من خلا العمودين 1 و 2 من الجدول رقم 02 أن النفقات العامة في الجزائر تتزايد وتنخفض وذلك راجع إلى أسعار النفط حيث نلاحظ في 2015 بلغت أسعار النفط 52 دولار للبرميل مما أدى إلى الارتفاع في نسبة النفقات أما في عام 2016 انخفضت أسعار النفط ب 2٪ من السنة السابقة مما أدى إلى انخفاض في نسبة النفقات ب 7984.1مليارد دج.

2- أسعار النفط و انعكاساته على الإيرادات الميزانية:

نلاحظ من العمودين 1 و 3 للجدول رقم 02 أن الإيرادات في الجزائر تتزايد بشكل كبير رغم انخفاض أسعار النفط، وذلك راجع إلى تغير في معدلات الضرائب مثل :

TVA) كانت 17٪وأصبحت 19٪) وتغير في أسعار بعض السلع الخدمات وذلك بهدف ترشيد النفقات وتعظيم الإيرادات.

المطلب الثالث: تحليل مقارن بين ميزانية 2015 وميزانية 2016 حسب قانون المالية

قانون المالية في الجزائر: يتم إعداد قانون المالية من طرف وزارة المالية ويعرض على المجلس الشعبي الوطني للمصادقة عليه، في حالة القبول يتم إمضاءه من طرف رئيس الجمهورية قبل 31 ديسمبر السنة، ويحتوي القانون على مجموعة من القواعد والتشريعات تهدف لتحقيق مبادئ السياسة العامة الاقتصادية للبلاد، لذلك تراعي حالة الاقتصاد، بالإضافة إلى تقديرات تقريبية لميزانية السنة القادمة، لإعداد هذه الميزانية يتطلب إدراج مكونات الإيرادات العامة والتي أبرزها الإيرادات العادية بما تحتويه وكذلك الإيرادات غير العادية متمثلة في الجباية البترولية، ونفقات التسيير حسب الوزارات ونفقات التجهيز حسب القطاعات، ويتم أيضا إعطاء سعر الصرف مقابل الدولار بسبب أن العوائد البترولية بالدولار.

الجدول (3) : مقارنة بين مكونات الإيرادات في الجزائر 2015/ 2016 مليار

السنوات / التعيين	2015 دج	2016 دج	التغيير٪
الجباية العادية	2961.71	3064.88	٪3.48+
الجباية البترولية	1722.94	1682.55	٪2.34-
مجموع الإيرادات	4684.65	4747.43	٪1.34+

المصدر:بلقاسم سعودي عبد الصمد سعودي ، تحليل أثر تقلبات أسعار النفط في تمويل الموازنة العامة للدولة ، ملتقى إستراتيجية إدارة عجز الموازنة العامة في الجزائر ، المسيلة ، ص11.

الجدول (4): مقارنة بين مكونات النفقات العامة في الجزائر 2016/2015 مليار

السنوات / التعيين	2015 دج	2016 دج	التغيير٪
نفقات التسيير	4972.28	4807.3	٪3.31-
نفقات التجهيز	3885.78	3176.8	٪18.25-
مجموع النفقات	8858.1	7984.1	٪9.87-

المصدر:بلقاسم سعودي عبد الصمد سعودي ، تحليل أثر تقلبات أسعار النفط في تمويل الموازنة العامة للدولة ، ملتقى إستراتيجية إدارة عجز الموازنة العامة في الجزائر ، المسيلة ، ص 12.

الجدول (5): مقارنة بين رصيد الميزانية في الجزائر 2015/ 2016 مليار

السنوات / التعيين	2015 دج	2016 دج
مجموع الايرادات	4684.65	4747.43
مجموع النفقات	8858.1	7984.1
رصيد الميزانية	4173.45-	3236.67-
نسبة العجز	٪47.11-	٪40.54-

المصدر:بلقاسم سعودي عبد الصمد سعودي ، تحليل أثر تقلبات أسعار النفط في تمويل الموازنة العامة للدولة ، ملتقى إستراتيجية إدارة عجز الموازنة العامة في الجزائر ، المسيلة ، ص 12.

الملاحظ من الجداول 3-4-5 محاولة الحكومة تطبيق سياسة تقشفية من خلال رفع حصيلة الضرائب العادية وكذلك تقليص بسيط في ميزانية التسيير وتقليص كبير في ميزانية التجهيز وكذلك تخفيض سعر الصرف من 79 دينار إلى 98 دينار للدولار الواحد وهذا من أجل تصحيح الاختلالات في الميزانية وتقليص عجز الرصيد[1].

[1] بلقاسم سعودي عبد الصمد سعودي ، **تحليل أثر تقلبات أسعار النفط في تمويل الموازنة العامة للدولة** ، ملتقى إستراتيجية إدارة عجز الموازنة العامة في الجزائر ، المسيلة ، ص ص 11-12.

الشكل(5) : مقارنة بين مكونات ميزانية الدولة 2015 / 2016 في الجزائر بالمليار

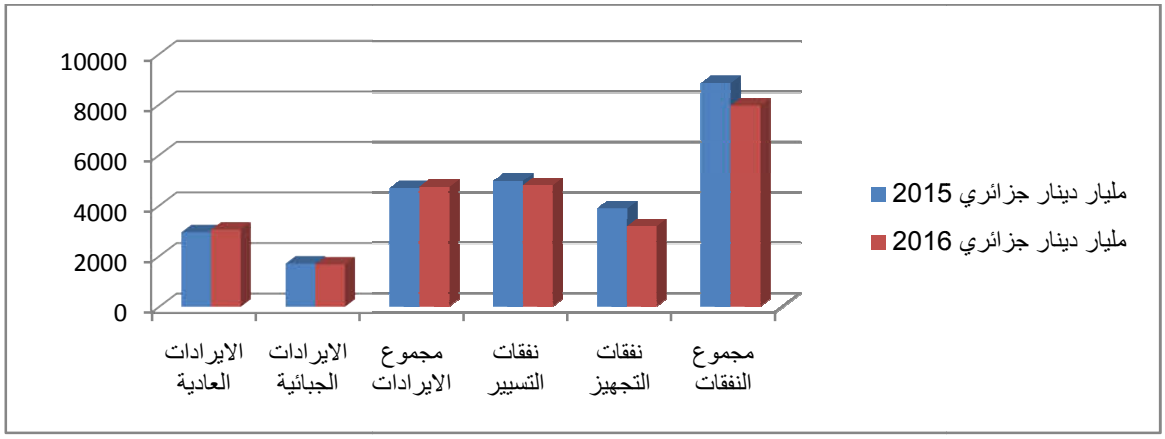

المصدر:بلقاسم سعودي عبد الصمد سعودي ، تحليل أثر تقلبات أسعار النفط في تمويل الموازنة العامة للدولة ، ملتقى إستراتيجية إدارة عجز الموازنة العامة في الجزائر ، المسيلة ، ص 12.

المطلب الرابع: صندوق ضبط المواد

أدى الاعتماد المتزايد على الإيرادات النفطية الخاضعة لتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية إلى تعقيد السياسة المالية للدول المنتجة للنفط ومنها الجزائر، ولمعالجة هذه الاختلالات قامت الكثير من الدول المنتجة والمصدرة للبترول بإنشاء صناديق تعددت مسمياتها لكنها اشتركت في أهدافها وقواعد عملها حيث سمي هذا الصندوق في الجزائر بصندوق ضبط الموارد.

أولا : تعريف صندوق ضبط الموارد

هو صندوق تم إنشاؤه كنتيجة لارتفاع العوائد النفطية بمقتضى المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 م قانون رقم 2000-02 المؤرخ في 27 جوان 2000 والذي ينص علي مايلي:

يفتح في كتابات الخزينة حساب خاص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الموارد يقيد في هذا الحساب من جانب الإيرادات فائض جباية المحروقات الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية وكل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق، أما من جانب النفقات فتشمل كل من ضبط نفقات وتوازن

الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي والحد من المديونية العمومية[1] بالإضافة إلى أن وزير المالية هو الأمر الرئيسي يصرف هذا الحساب.[2]

وإتماما لعمل الصندوق، تم تعديل بعض القواعد والأسس من خلال قانون المالية لسنة 2004 وفقا للمادة 66 من قانون 23-22 المؤرخ في 28 ديسمبر 2003 م التي نصت على تعديل المادة 10 من القانون رقم 2000-02 المؤرخ في 27 جوان 2000م بحيث يضاف إلى باب الإيرادات تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسير المديونية الخارجية.[3]

ويمثل صندوق ضبط الموارد أداة مالية رئيسية تستخدمها السلطات العمومية كآلية تثبيت وضبط وتعديل الميزانية العامة للدولة حيث يلعب دورا كبيرا في سد عجز الميزانية العامة نتيجة تراجع إيرادات الجباية البترولية التي يمكن أن تكون أقل من تقديرات وتوقعات قانون المالية، حيث ُاثبت من خلال التجربة أنه أداة فعالة لامتصاص الآثار السلبية للصدمات الخارجية مثل صدمة أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة، وأثبت أيضا فعالية في تسديد وتسوية المديونية العمومية الداخلية والخارجية .[4]

ثانيا : أهمية الصندوق

يستمد صندوق ضبط الإيرادات أهميته انطلاقا من تحوله وفي فترة وجيزة إلى أداة رئيسية وفعالة للسياسة المالية للحكومة، ويمكن إيضاح دوره وأهميته في النقاط الآتية[5]:

- ساهمت المواد المالية للصندوق في التقليل من مديونية الدولة.
- ضبط فرائض البترول وتوجيهها في مسار يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني.
- تغطية العجز في الميزانية العامة والانتقالية من حالة العجز إلى الفائض.

[1] الجريدة الرسمية ، عدد 37، الصادرة بتاريخ 29 جوان 2000 المتضمنة قانون المالية التكميلي لسنة 2000.

[2] الجريدة الرسمية، عدد 86، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2002 المتضمنة قانون المالية لسنة 2003.

[3] الجريدة الرسمية، عدد 83، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2003 المتضمنة قانون المالية لسنة 2004.

[4] بوفليح نبيل ، **صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط و تعديل الميزانية العامة في الجزائر** ، مجلة الاقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد الأول ، ص11.

[5] بلقاسم سعودي عبد الصمد سعودي ، **تحليل أثر تقلبات أسعار النفط في تمويل الموازنة العامة للدولة** ، مرجع سبق ذكره ، المسيلة ، ص05.

- يمكن أن يأخذ الصندوق أدوارا مزدوجة حسب أهدافه، فإما أن يهتم بمعالجة المشكلات المتعلقة بتقلب الإيرادات النفطية وسوء تقديرها، وهنا يمثل " صندوق ضبط أو تثبيت " كما يمكن أن يستخدم في ادخار جزء من إيرادات النفط للأجيال المقبلة وهنا يسمى " صندوق الادخار".

ثالثا : آلية عمل صندوق ضبط الموارد

من الناحية العملية، فإن الدولة الجزائرية قامت بفتح حساب خاص ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة العمومية يودع فيه الفائض قيمة ما تستفيد منه البلاد من عملياتها المختلفة وخاصة فائض الجباية البترولية، وتقوم بعدها باللجوء إلى الصندوق لتصحيح أي عجز أو اختلال ينتج عادة عن تحديد سعر مرجعي يقدر بـــــــ 37 دولار.[1]

بينما سعر التوازن للميزانية يقدر ب 100 دولار هو السعر التقديري الواجب تحقيقه لضمان توازن الميزانية بكافة نفقاتها التي تشمل ميزانية التسيير والتجهيز، هذه الميزانية التي تعرف ارتفاعا مستمرا وتشكل أعباء على الميزانية الدولة التي عجزت خلال السنوات الماضية عن إيجاد بدائل تسمح لها بتنويع مصادر الدخل خارج نطاق المحروقات وهو ما يدفعها إلى اللجوء مرارا إلى درك العجز في الميزانية بفضل الإيرادات الإجمالية للمحروقات والفوائض التي تودعها في صندوق ضبط الموارد.[2]

رابعا : تأثير انخفاض أسعار البترول على صندوق ضبط الموارد

عرف الصندوق خلال الفترة الأخيرة تقلبات نتيجة التراجع المحسوس في عائدات البلاد مع انخفاض الإنتاج والصادرات ونسب نمو قطاع الطاقة، وهو ما ساهم في عدم تحقيق التوقعات المعلن عنها سابقا من قبل وزير المالية ببلوغ قيمة حصيلة الصندوق 7226.4 مليار دينار مع قانون المالية 2014 أي ما يعادل 89.4مليار دولار بينما قدر رصيد

[1] بوفليح نبيل ، **صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط و تعديل الميزانية العامة في الجزائر**، مرجع سبق ذكره ، ص05.

[2] مريم شطيبي محمود، **انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة**، مرجع سبق ذكره،ص08.

الإجمالي للصندوق سنة 2014 بحوالي 4774 مليار دينار أي ما يعادل قرابة 59 مليار دولار، وهو ما يعكس التأثير الكبير لتقلبات أسعار النفط ويضع هذا العامل الجزائر تحت الضغط نتيجة توقعات ارتفاع قيمة العجز في الميزانية والخزينة غلي أكثر من 46 مليار دولار برسم توقعات قانون مالية 2015 ، وهو يعني اقتطاع أكبر قيمة من صندوق ضبط الموارد، فنظرا لتراجع مدا خيل النفط في الجزائر إلى 60 مليار دولار سنة 2014 مقابل63دولار سنة 2013م و70مليار دولار سنة 2012م أي بنسبة انخفاض تقدر ب 15٪ ما بين 2012م و 2014م ، يفقد بذلك صندوق ضبط الموارد في ظرف تسعة أشهر تقريبا 10 مليارات دولار أي ما يعادل 757.10 دينار جزائري وهذا المؤشر مقلق في حد ذاته ، خاصة وأنه لم يتم ضخ الكثير في صندوق ضبط الموارد إلى بحدود 3 إلى 4 مليار دولار مقابل 10 مليار دولار في السابق في وقت تزداد تكلفة نفقات التجهيز والواردات ويسجل ميزان المدفوعات عجزا هذه السنة وإذا استمر سعر البترول في التراجع فإننا سنواجه مشكلا كبيرا في الميزانية.[1]

خامسا: توقعات أسعار صندوق ضبط الموارد ما بين (2016-2018) :

بينت تقديرات الحكومة لجوءها المكثف لصندوق ضبط الموارد ما بين 2014 و2016، وتوقعت نضوبه كاملا بتآكل موارده نهاية سنة 2018، وقد عمدت الحكومة إلى اقتطاع أكثر من 3400مليار دينار أو ما يعادل 32 مليار دولار خلال الفترة ما بين 2014 و 2016 مما يكشف اتساع حجم العجز في الميزانية .

وعلى خلفية التطور المتسارع لانخفاض مدخرات صندوق ضبط الإيرادات فان الحكومة أقرت في مشروع قانون المالية 2017 إلغاء التسقيف دون 740مليار دينار أو ما يعادل 6.7مليار دولار، وهو ما يعكس الانخفاض المتوقع لناتج الصندوق خلال السنوات الثلاث المقبلة .

[1] مريم شطيبي محمود، **انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة**، مرجع سبق ذكره،ص ص08 09.

وتشير التقديرات المعتمدة في مشروع قانون المالية 2017 إلى بلوغ قيمة صندوق ضبط الموارد سنة 2014 حوالي 5563.5مليار دينار أو ما يعادل 51.18مليار دولار وعرف تراجعا مع نهاية سنة 2015 إلى 4408.1 مليار دينار أو ما يعادل 40.55 مليار دولار أي أنه فقد خلال سنة واحدة جراء الاقتطاع منه 10.63مليار دولار، واستمر الصندوق بالتراجع حيث ساهم انخفاض أسعار النفط وبالتالي الإيرادات في عدم التمكن من إضافة موارد جديدة في الصندوق .

وسيبلغ ناتج الصندوق مع نهاية السنة الحالية 2072.2مليار دينار أو ما يعادل 18.93مليار دولار، أي باقتطاع قياسي بلغ 21.61مليار دولار وستتواصل الاقتطاعات في سنة 2017 مع بلوغ الناتج 1042.6

مليار دينار أو ما يعادل 9.52 مليار دولار وسيبلغ هذا الاقتطاع 9.41مليار دولار ودون هذا المستوى سيعجز صندوق ضبط الموارد على تغطية العجز، حيث سيصل ناتجه إلى 100.9 مليار دينار نهاية 2018 بما يعادل أقل من مليار دولار أو 920.93 مليون دولار ثم سينضب تماما في غضون 2018 بعد عمليات الاقتطاع هذا الوضع سيجعل في حالة استمرار تدهور أسعار النفط ميزانية الدولة في خطر مع نهاية سنة 2017.

وتكشف أرقام الحكومة عن بلوغ ناتج الصندوق 4408.1 مليار دينار في 2014 وبعد الاقتطاع تراجع الناتج إلى 2072.2 مليار دينار ليتراجع إلى 1042.6مليار دينار في 2016 و100.9 مليار دينار مرتقب في 2017 وبعدها لن يحوي الصندوق أية موارد مالية مع سنة 2018[1].

[1] ب.حكيم. قانون المالية 2017,صندوق ضبط الإيرادات سينضب تماما نهاية سنة 2018,ايكو ألجيريا,7/9/ 2016, 17.27, 2017/04/24 , ./ht t p□//www.eco-al ger i a.com/cont ent

الشكل رقم (6): منحنى بياني يبين توقعات نتائج صندوق ضبط الموارد (2014-2019):

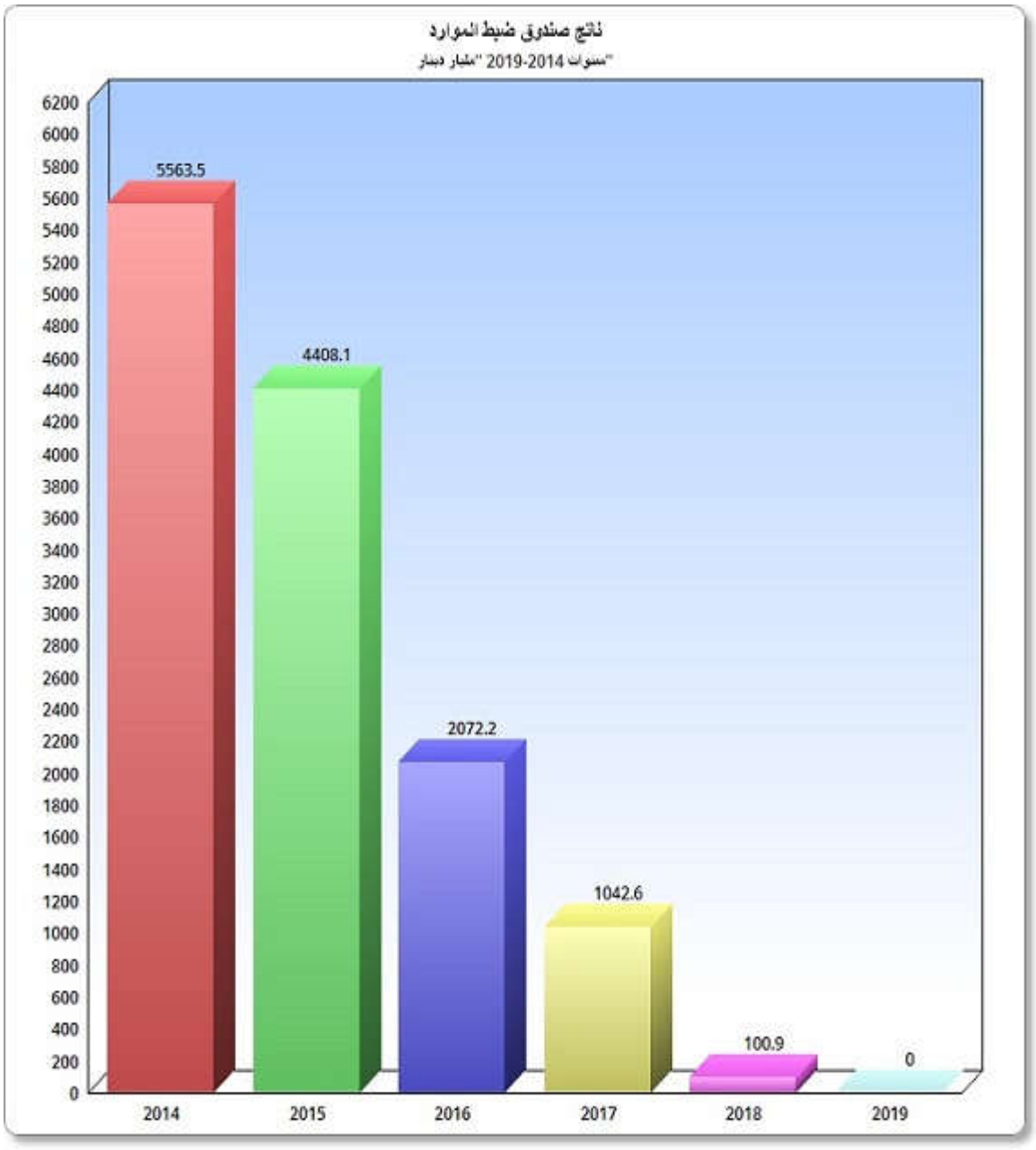

المصدر:قانون المالية 2017 صندوق ضبط الإيرادات سينضب تماما نهاية سنة 2018. /ht t p□//www.eco-al ger i a.com/cont ent

المبحث الثالث: تحديات السياسة المالية

نظرا لانخفاض أسعار النفط، وتأثيرها المباشر على إيرادات الجزائر وهذا ما يجعل أصحاب القرار أمام تحديات كبيرة في رسم الخطوط العريضة للسياسة المالية، فمن جهة انخفاض الإيرادات العامة يؤدي إلى وجود عجز في الميزانية إذا بقيت أوضاع المالية كما هي ومن جهة أخرى تحتاج الجزائر إلى تحقيق نمو اقتصادي، وحتى يمكن تفادي هذه المشكلة فان أصحاب القرار أمام عدة احتمالات أو سيناريوهات متمثلة في تخفيض الإنفاق، وزيادة الضرائب، وهذا يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.

ويمكن تفادي هذه المشكلة من خلال معالجة المشكلة كليا وليس على مستوى السياسة المالية فقط، ويتم ذلك من خلال التفاعل السياسة المالية مع باقي استراتيجيات (الصادرات،الواردات،دعم الصناعة...).

المطلب الأول: ترشيد النفقات

انطلاقا من تحليل هارولد في المعدل المرغوب للنمو ويتطلب ذلك تشغيلا كاملا للموارد، ولقد أورد ذلك في مقاله 1939 عن النظرية الحركية وطورها في 1948 حيث رأى بأن الاقتصاد الرأسمالي لا يحقق نمو متوازن إلا بالصدفة ، فغالبا يتأثر بالركود أو التضخم أو بهما معا، وبسبب ذلك يعود للنظام نفسه.

ولقد طرح هارولد ثلاث تصورات لمعدل النمو الاقتصادي :

1. معدل النمو الفعلي الجاري.
2. معدل النمو المضمون المستهدف.
3. معدل النمو المتوازن ويحقق ذلك عندما معدل النمو الفعلي يساوى معدل النمو المستهدف.

4. معدل النمو الطبيعي وهو أقصى معدل نمو تسمح به التطورات الفنية[1].

ويستند نموذج هارولد لفكرة المعجل Accel er at or يمكن تعريفه كالتالي في أعقاب الاستثمار الأولي يزداد الإنتاج والاستمرار زيادته لابد أن يكون هناك المزيد من الاستثمارات أي أن هناك علاقة دالية بين الإنتاج والاستثمار، ويتبع ذلك زيادة الدخل الذي يؤدي لزيادة الطلب وبالتالي زيادة الاستثمار، ولكن إعادة الاستثمار يتطلب تعديل السعات الإنتاجية وما يعرف بالمعجل وهو يتعلق بالمستوى الأمثل لمخزون رأسمال وليس حجم الاستثمار الصافي بحيث زيادة الناتج بمعدل معين يحتاج زيادة رأسمال التي يحددها المعامل الحي للرأسمال وهو يرتكز أيضا على افتراضات الثبات النسبي للإدخار حيث يفرض التساوي بين الادخار والاستثمار في الفترات السابقة، كما يستند على الاستخدام الكامل من قبل المستثمر.

ويتلخص تحليله في استخدام السياسة المالية لتكييف معدل النمو مع وضع التوازن المطلوب من خلال أحد أدواتها الهامة (الإنفاق العام).

فإذا كان المعدل المسموح به للنمو أكبر من المعدل المطلوب يعني هذا أن الاستثمار السابق أكبر من الاستثمار الحالي وبالتالي فإن الطلب يفوق العرض ويدفع بالأسعار نحو الارتفاع وهذا يستلزم رفع معدل الادخار فيرتفع معدل النمو المطلوب للنمو.

وإذا احتملنا عجز الادخار الخاص عن أداء هذا الدور فحينئذ يتم التكيف باستخدام الإنفاق العام الاستثماري لتمويل الادخار العام والوصول بالنمو الاقتصادي للمستوى المطلوب.

وفي حالة أن المعدل المسموح به أقل من المعدل المطلوب بما يعني أن الاستثمار الحالي يفوق الاستثمار السابق بوجود الطاقة العاطلة في الاقتصاد لا يقوم الاستثمار الخاص

[1] محمد صفوت قابل، **نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية**، الإسكندرية ، دار الوفاء للنشر، 2008، 310.

بتشغيلها بالكامل يؤدي إلى حالة من البطالة والركود في الاقتصاد، ولعلاج ذلك لابد من رفع الاستهلاك وثبات رأسمال في الأجل القصير.

والزيادة في الإنفاق الاستهلاكي ستدفع الاستثمار الخاص للانخفاض وهو المطلوب لمواجهة فائض الادخار الخاص وإحداث التوازن بتساوي المعدل الطبيعي مع المعدل المطلوب للنمو.

وفي حالة الركود يستخدم الإنفاق العام لإنعاش الطلب الفعال وعند تحقق مرونة كاملة لعناصر الإنتاج فإن زيادة الإنتاج والعمالة تدفع بالمستوى الاقتصادي إلى مستوى أعلى عن طريق المضاعف والمعجل، للوصول إلى نقطة التوازن وبذلك تتزايد مستويات هذه النقطة بمرور الزمن مع تزايد المتغيرات والعوامل الاقتصادية.

يعتمد Domar في تحليله سنة 1947م على العرض الطاقة الإنتاجية حيث يؤثر الإنفاق العام في جميع مكونات المعدل الطبيعي للنمو.

حيث يؤثر الإنفاق العام على: معدل نمو الإدخار في الأجل الطويل ،العمالة، والتقنية، وبالتالي أي من مكونات المعدل الطبيعي للنمو يتعدل بواسطة الإنفاق العام، وبالتالي تتغير الطاقة الإنتاجية[1].

كما أن الإنفاق العام يؤثر على توزيع الدخل وبالتالي يؤثر على الادخار الذي بدوره على معدل تكوين رأسمال.

ولقد حدد Domar العوامل التي تعمل على نمو الطاقة الإنتاجية:

1. تراكم رأسمال وتحسن نوعيته .
2. زيادة نمو اليد العاملة .
3. تحسن الحالة الصحية والمستوى العلمي .

[1] حسن لطيف، **العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث**، دار الكتب الجامعية ، الإمارات العربية المتحدة، 2002، ص225.

4. التدريب الجيد للطاقة البشرية .
5. كفاءة الإدارة.
6. تطور المعرفة الفنية والتقنية .
7. القوة التنافسية الصناعية.
8. اكتشاف الموارد الجديدة وكفاءة استغلالها.

ولقد رأى Domar أنه لنمو الطاقة الإنتاجية التي حدد عواملها فلا بد من توجيه الإنفاق العام من خلال الإنفاق على:

1. البحوث والتطوير.
2. التعليم والتدريب.
3. الاهتمام بالصحة العامة .
4. التنقيب عن الموارد الطبيعية وكفاءة استخدامها.

كما أوصى بإعادة تصنيف النفقات التي تلزم القطاع الخاص لمزيد من التحديد لدور الإنفاق العام في توسع الطاقة الإنتاجية.

وعليه فان إمكانية تفادي عجز الموازنة يتطلب مشاركة القطاع الخاص في التعليم والصحة والبحوث، هذا من جهة ومن جهة أخرى التقليل من فاتورة الواردات، والتنقيب عن الموارد الطبيعية والاهتمام بالموارد التي تؤدي إلى ترشيد النفقات العامة.

المطلب الثاني: الضرائب.

يمكن معالجة أثر الضرائب على النمو الاقتصادي من خلال نموذج Solow حيث تضمن مجموعة من التعديلات لتوضيح أثر الضريبة على النمو الاقتصادي، تتمثل في احتوائه على الضريبة على الدخل الشخصي، ففي حالة فرض الحكومة الفريضة النسبية على الدخل وتوجيهها للإيرادات الضريبية بالكامل إلى المكون الرأسمالي فإن الادخار يرتفع في

متطابقة الادخار والاستثمار، بينما إذا تم توجيه الإيرادات الضريبية بالكامل إلى الإنفاق الاستهلاكي الحكومي، فإن معدل الادخار ينخفض[1] .

وبذلك يتضح أنه عند توجيه إيرادات الضريبة إلى الاستثمار فإن الادخار يرتفع بموجب متطابقة الادخار والاستثمار مما يدفع بالنمو الاقتصادي إلى ارتفاع في الأجل القصير حيث سرعان ما يعود النمو لوضعه، يقتصر الإنفاق الحكومي من الاستهلاك الحالي فقط، التوزيع الكامل لصافي الأرباح،ثبات المستوى العام للأسعار الإنتاجية المتوسطة لرأسمال هي رأس المال / الناتج.

عند استخدام نموذج Sato توصلت الدراسة إلى أن ارتفاع نسبة الضريبة على الأرباح أو الضريبة على القيمة المضافة على الأصول تؤدي إلى ارتفاع القيمة التوازنية للإنتاجية المتوسطة لرأسمال ، مما يعني انخفاض المستوى التوازني للناتج وذلك لتأثير هذه الأنواع الثلاثة من الضريبة على مدخرات أصحاب رؤوس الأموال بينما لم يكن هناك أثر لضريبة الاستهلاك أو لضريبة دخل العمال على مستوى الناتج ،ومن جهة أخرى فإن لجميع أنواع الضريبة تأثير على توزيع الثروة في الأجل الطويل ما عدا ضريبة الاستهلاك فلم يكن لها تأثير عليه[2].

المطلب الثالث:العوامل الخارجية

أمام الجزائر خيارات للحفاظ على مستوى النفقات العامة هو استخدام صندوق ضبط الموارد أو الاستدانة الخارجية، وكلا الحلين لا يعد مقبولا لتأثير على قدرة الجزائر مستقبلا للوفاء بالتزاماتها اتجاه أفراد المجتمع داخليا أو خارجيا، ولذلك فان تحمل بعض التكاليف الآن يعد حلا وسطا وقد اتبعت الجزائر بعض الحلول في هذا المجال نذكر منها:

1. زيادة أسعار بعض السلع الضرورية.

[1] محمود صفوت، **نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره،ص 333.

[2] عبد الله الصعيدي،**ضرائب و التنمية**، دار النهضة العربية، القاهرة،1999،ص50.

2. تخفيض فاتورة إستراد السلع الكمالية.
3. فتح المجال أمام الأجانب في إنشاء مشاريع إنتاجية.
4. التوجه نحو دعم بعض المنتوجات القادرة على التوغل في الأسواق العالمية.

هذا ما يسمح بتخفيض عبء الإنفاق العام على الدولة وترشيد استهلاك بعض السلع المدعمة من الدولة مما يؤدي إلى أثر مزدوج، فمن جهة تقليل الاستهلاك، وكذا تقليل إستراد بعض المواد الأولية.

أما بالنسبة لتحقيق فاتورة إستراد السلع الكمالية فذلك يهدف إلى إحداث أثر مزدوج فمن جهة نقلل فاتورة الإستراد، ومن جهة أخرى يتم دعم فتح مشاريع جديدة إحلالية وبذلك زيادة العمالة، وهذا ما يعني زيادة الدخل الشخصي.

إن فتح مشاريع جديدة كمصانع النسيج مثلا سيكون له أثر ايجابي على مستوى التشغيل وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

خلاصة:

بعدما قمنا في هذا الفصل بدراسة مسيرة تطور أسعار النفط وتناولنا دراسة أثر عائدات النفط على السياسة المالية عند انخفاض وارتفاع الأسعار، وتطرقنا إلى صندوق ضبط الموارد وفي الأخير تناولنا تحديات السياسة المالية لانخفاض الكبير في أسعار النفط وكيفية تنشيط النمو الاقتصادي تبين لنا من هذه الدراسة أن الدور الذي يلعبه البترول في الجزائر لا يمكن تجاهله بالنظر لما ساهمت فيه العوائد النفطية في إخراج الجزائر في كل مرة من أزماتها إلا أن الحديث عما فعله النفط بالاقتصاد الجزائري يحاول أن يظهر المفارقات المتعلقة بهذا المورد الذي أفادت عوائده في الكثير من الأحيان الدول التي لا تملكه على حساب الدول النفطية .

فقد تسبب الاعتماد المفرط على البترول في تكوين اقتصاد وطني أحادي الجانب والمورد، مما جعله عرضتا للصدمات الخارجية، وهو ما حدث سنة 1986م حين انخفضت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها فخلفت بذلك إختلالات هيكلية بارزة فأصبح الاقتصاد الجزائري يتصف بالاقتصاد الريعي التابع للنفط مما تسبب في عدم تنمية الجانب الأخر وهو الأهم للدولة و المتمثل في القطاعات الإنتاجية، فانحصرت التمويلات والاستثمارات الأجنبية والمحلية في قطاع الطاقة حيث يمكن استنتاج ما يلي:

1. إن التقلبات السعرية للنفط من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد الوطني استقرارا أو اختلالا وهو ما أكدته أزمة 2014التي نقلت العديد من المؤشرات الاقتصادية من حالة الفائض أو التوازن إلى حالة العجز مثل الميزان التجاري وميزان المدفوعات والميزانية العامة.
2. محاولة الجزائر الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط وتجنب خطر انخفاضها وذلك عن طريق إنشاء صندوق ضبط الإيرادات العامة بالإضافة إلى القيام ببرامج الإنفاق خلال

الفترة الممتدة من 2001-2014 الأمر الذي يمكن من الحد من تقلبات الإنفاق العام عن تغير الريع في مداخيل النفط.

3. تحديات السياسة المالية التي تحاول إيجاد حلول فعالة للحد من اعتماد الاقتصاد الجزائري على مداخيل النفط فقط .

خاتمة

بعد هذه الدراسة العامة التي حاولنا من خلالها الإجابة على الإشكالية الرئيسية للموضوع والمتمحور حول "كيف يكون رد فعل السياسة المالية أمام التهور الكبير في أسعار النفط ؟" وذلك من خلال محاولة الإجابة على التساؤلات الفرعية.

أولا: نتائج الدراسة

❖ النتائج النظرية:

1. السياسة المالية هي أداة الدولة في التأثير النشاط الاقتصادي بغية تحقيق النشاط الاقتصادي والاجتماعي بمعنى إستخدام الحكومة للبرامج الإنفاق والإرادات العامة التي تنتظم في الموازنة العامة للإحداث الآثار المرغوب على تنمية ومعالجة مشاكل الاقتصاد.
2. تستخدم السياسة المالية أدواتها من أجل توزيعه توزيع عادل على أفراد المجتمع وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات المتعلق بتوزيع الأولي للثروة والتوزيع العادل للدخل المحقق.

❖ النتائج التطبيقية:

1. الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على المداخيل البترولية.
2. ارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار النفط يجعله يتأثر بالأحداث التي تحدث على مستواه.
3. إن الدور الكبير الذي يلعبه النفط في مجمل الحياة الاقتصادية يجعل تأثير التغير في أسعار النفط بالانخفاض أو الارتفاع كبير على الاقتصاد الوطني، وبالنسبة لتخفيض نفقات التسيير وزيادة معدلات الضرائب هو حل لجأت إليه الحكومة لتخفيض العجز الموازني، كما قامت الحكومة بتخفيض الدينار لكبح الواردات ومحاولة رفع الصادرات خارج المحروقات.

4.إن الاقتصاد الوطني يبقى عرضة للصدمات الخارجية مادام معتمدا على النفط كمصدر وحيد للعوائد والإيرادات، فضمان استقرار وتوازن الاقتصاد الجزائري يتطلب من السلطات الجزائرية تفعيل الصادرات الغير نفطية بالاهتمام أكثر بالقطاعات البديلة.

5.إن التقلبات السعرية للنفط من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد الوطني استقرارا أو اختلالا وهو ما أكدته أزمة 2014 التي نقلت العديد من المؤشرات الاقتصادية من حالة الفائض أو التوازن إلى حالة العجز مثل الميزان التجاري وميزان المدفوعات والميزانية العامة.

6. محاولة الجزائر الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط و تجنب خطر انخفاضها وذلك عن طريق إنشاء صندوق ضبط الإيرادات العامة بالإضافة إلى القيام ببرامج الإنفاق خلال الفترة الممتدة من 2001-2014 الأمر الذي يمكن من الحد من تقلبات الإنفاق العام عن تغير الريع في مداخيل النفط.

تمثلت تحديات السياسة المالية التي حاولت إيجاد حلول فعالة للحد من إعتماد الاقتصاد الجزائري على مداخيل النفط فقط من خلال ترشيد النفقات وفرض ضرائب عادلة.

ثانيا:اختبار الفرضيات

1. **الفرضية الأولى:** تعتبر السياسة المالية بأنها مجموعة المسائل المتعلقة بالايرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة، تحتل السياسة المالية مكانة هامة وهي وسيلة من وسائل الدولة الرئيسية في النشاط الاقتصادي، كما تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي من خلال أدواتها المتنوعة (السياسة الضريبية، سياسة الإنفاق)،السياسة المالية تحقق حد أدني من الاستقرار في الإنتاج والتشغيل أي تحقيق الاستقرار الاقتصادي، الضرائب والإنفاق الحكومي عبارة عن أدوات فعالة للسياسة العامة القادرة على تحديد مستوى الناتج،العمالة وبتطبيق هذه الأدوات المالية تسعي

السياسة المالية إلى تحقيق أهداف معينة تتمثل في التخصيص الأمثل للموارد المجتمعة والتوزيع العادل للثروات والدخل والتوازن العام وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتوازن المالي.

2. **الفرضية الثانية:** توصلنا إلى صحة الفرضية الثانية التي تشير إلى انه هنالك علاقة بين أسعار البترول وإيرادات الميزانية العامة.

3. **الفرضية الثالثة:** توصلنا لصحة الفرضية التي تشير إلى وجود علاقة طردية بين أسعار النفط ونفقات الميزانية العامة في الجزائر.

ثالثا: التوصيات

1. عدم الاعتماد الكلي على القطاع النفطي ومحاولة إحلال الجباية العادية محل الجباية النفطية.
2. التوجه إلى استغلال الطاقات المتجددة.
3. الاهتمام بقطاع الفلاحة والصناعة التحويلية وتدريجيا نحو قطاع السياحة والخدمات.
4. واقع الجزائر حاليا يفرض ضرورة التوجيه إلى تحسين الجانب المالي، من خلال تنشيط الأسواق المالية والنقدية.
5. الاستفادة من تجارب البلدان الناجحة فيما يخص إدارة عائدات النفط لاستغلال هذه الثروة الثمينة أحسن استغلال.
6. تخفيض المعدلات الضريبية.
7. العمل على رفع النمو في القطاعات الاقتصادية الأخرى خارج قطاع المحروقات، وتوجيه الإنفاق العام نحو الاستثمار في المشاريع الصناعية من اجل النهوض بالقطاع الصناعي.
8. الاستغلال العقلاني لموارد الجباية البترولية والتوزيع العادل لها.

9.تطوير مصادر الطاقة البديلة كالطاقة الشمسية والطاقة الهوائية والطاقة المائية، وترفيه القطاعات الحيوية الأخرى كقطاع السياحة والفلاحة.

رابعا:أفاق الدراسة

تناولنا دراسة دور السياسة المالية في تحفيز الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط، وهذه الدراسة هي جزء بسيط لموضوع يحمل الكثير من التعقيد، وفي ختام دراستنا نأمل أن يفتح هذا الموضوع مجالا أوسع لدراسات مستقبلية ومحاور بحوث جديدة يمكن ذكر بعض منها:

1.اثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية.
2.أسعار النفط وانعكاساتها على ميزان المدفوعات.
3.أثر ترشيد النفقات على أداء السياسة المالية.

وفي الختام نرجو من الله عز وجل أن نكون قد وفقنا في توفير اكبر قدر من المعلومات التي إستفدنا منها نحن، ويستفيد منها من يطلع على هذا العمل، والله ولي التوفيق.

قائمة المصادر والمراجع

I. المراجع باللغة العربية

أولا : الكتب :

1. الأشقر أحمد، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية للنشر والتوزيع ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1،عمان،2002.

2. حسن لطيف، العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث، دار الكتب الجامعية ، الإمارات العربية المتحدة، 2002.

3. حمدي أحمد العناني، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق، دراسة في الاتجاهات الإصلاح المالي والسوق، دار المصرية اللبنانية، ج1، ط1، القاهرة، 1992

4. روب موريس، النمو الاقتصادي والبلدان المختلفة: ترجمة هشام متولي ، ط2، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت، 1979.

5. سولو روبرت،نظرية النمو،ترجمة ليلى عبود، المنظمة العربية للترجمة ،الطبعة الثانية ،بيروت.

6. صالحي صالح: المنهج التنموي البديل في الإقتصاد الإسلامي، دراسة للمفاهيم و الأهداف الأولويات وتحليل للأركان للسياسات والمؤسسات، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة ،2006.

7. صلاح الدين نامق، قادة الفكر الاقتصادي،دار المعارف،القاهرة ،1986.

8. طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999.

9. عادل احمد حشيش، أصول المالية العامة، دراسة تحليلية لمقومات مالية الاقتصاد العام، مؤسسة الثقافة الجامعية،الإسكندرية، بدون سنة نشر.

10. عبد الله، الصعيدي،ضرائب و التنمية، دار النهضة العربية، القاهرة،1999.

11. عبد المطلب عبد الحميد، السياسي الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997.

12. قدي عبد الصمد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقيميه، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2005.

13. محرزي محمد عباس، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة،ط4، الجزائر، 2008.

14. محمد صالح تركي القريشي،علم اقتصاد التنمية ،إثراء للنشر و التوزيع ،الأردن،الطبعة الأولى، 2010.

15. محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية، الإسكندرية ، دار الوفاء للنشر، 2008.

16. محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، "التنمية الاقتصادية:دراسات نظرية و تطبيقية"،جامعة الإسكندرية ،2000.

17. محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية و المفهوم، دار القاهرة، القاهرة، 2000.

18. محمود الحسين الوادي، زكريا أحمد عزام: المالية العامة والنظام المالي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان،2000.

19. مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية ، نظريات وسياسات ومدفوعات ، دار وائل ، 2007، الأردن.

20. مونى إبراهيم : السياسة الاقتصادية والدولة الحديثة ،دار المنهل،1، بيروت، 1988.

21. ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية،تعريب محمود حسن حسني،دار المريخ للنشر،السعودية،2006.

22. هشام جمال، السوق البترولية و انعكاساتها على الاقتصاد الجزائري،أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996-1997.

23. واصف الوزني خالد، حسن الرفاعي أحمد، مبادئ ٱقتصاد الكلي بين والتطبيق، دار وائل للنشر،ط5، عمان.

24. وجدي حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام ، ٱلإسكندرية ،1988.

25. يونس أحمد البطريق المرسي، السيد الحجازي، النظم الضريبية ، الدار الجامعية، مصر،2004.

26. ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005.

ثانيا: المذكرات والأطروحات:

1. حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، مذكرة ماجستير،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2009-2010 .
2. روبي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن لاقتصادي حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،2000.
3. قويدري قوشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات اسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير،جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف،2008.
4. مشدن وهيبة، أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003، مذكرة ماجستير في علوم التسيير,تخصص نقود ومالية,كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير,جامعة الجزائر ,2005.

ثالثا: التقارير والتشريعات:

1. الجريدة الرسمية ، عدد 37، الصادرة بتاريخ 29 جوان 2000 المتضمنة قانون المالية التكميلي لسنة 2000.
2. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموجد لسنة 2000.
3. التقرير السنوي للأوبك 2013.
4. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2006.
5. الجريدة الرسمية، عدد 86، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2002 المتضمنة قانون المالية لسنة 2003.
6. الجريدة الرسمية، عدد 83، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2003 المتضمنة قانون المالية لسنة 2004.

رابعا: المجالات والندوات:

1. أ.مريم شطيني محمود، انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري أزمة أسواق الطاقة و تداعياتها على الاقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، قسنطينة، 14ماي 2015.
2. د.بلقاسم سعودي عبد الصمد سعودي ، تحليل أثر تقلبات أسعار النفط في تمويل الموازنة العامة للدولة ، ملتقى إستراتيجية إدارة عجز الموازنة العامة في الجزائر، المسيلة .
3. أ.بوفليح نبيل ، صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط و تعديل الميزانية العامة في الجزائر ، مجلة الاقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد الأول .
4. د. عبد الحميد مرغيت، تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري و السياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة، جيجل.

خامسا:المواقع الإلكترونية:

1. ب.حكيم. قانون المالية 2017,صندوق ضبط الإيرادات سينضب تماما نهاية سنة 2018,ايكو ألجيريا,9/7/ 2016, 17.27, 2017/04/24 ,
http://www.eco-algeria.com/content./

II. المراجع باللغة الأجنبية

أولا : التقارير والتشريعات :

1. Opec , Annal statistical bulletin 2005

الملخص :

منذ الاكتشاف الأول للنفط إلى غاية يومنا هذا،لم تتوقف أهميته على الساحة العالمية و الإقليمية، حيث أصبح من أهم ركائز اقتصاديات الدول المستهلكة و المنتجة له على حد سواء،وقد عرفت أسعار النفط خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين تطورات كبيرة و تقلبات حادة ومفاجئة، متأثرة بعدة عوامل، الأمر الذي اثر على حجم العائدات النفطية للجزائر و بالتالي على الوضع المالي والنمو الاقتصادي للدولة.

وفي ضوء الأهمية التي يكتسبها قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري و باعتباره اقتصاد يعتمد بشكل كبير على النفط، فان السياسة الاقتصادية و المالية الجزائرية تعتمد كذلك بشكل كبير على العوائد النفطية،التي تتغير و بشكل مستمر بتغير أسعار النفط في الأسواق العالمية.

حيت تعتبر السياسة المالية في الجزائر من احد أهم الوسائل التي تؤثر على الميزانية العامة للدولة وتستخدمها للوصول إلى أهدافها المرجوة،كما تتأثر و ترتبط بالتغيرات الحاصلة في أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث أن هذه التغيرات تنعكس على إجمالي الإيرادات العامة و النفقات العامة و بالتالي الوضع الكلي للميزانية العامة سواء كان هذا الانعكاس ايجابي أو سلبي.

الكلمات المفتاحية: النفط ،أسعار النفط،النفقات العامة ،الإيرادات العامة ،النمو الاقتصادي،السياسة المالية.

resumè :

depuis la première découverte du pétrole et jusqu'a , ce jour, son important n'cessé de prendre de l'ampleur sur , la scène international est régional, les prix du pétrole ont connue, au cours de la première décennie du vingt et unième siècle, des évolutions importantes et des fluctuation rapides et brutales, influencèes par plusieurs factures, ce qui a influé sur le volume des rentes pétrolières et donc sur la situation financière et la croissance économique des pays .

a la lumière de l'importance qu'occupe le secteur pétrolier dans l'économie algérienne et considérant que c'est une économie qui est fortement dépendant du pétrole, la politique

économique et financière de l'Algérie dépend également fortement des recettes du pétrole, qui évoluent constamment suivant l'évaluations des prix du pétrole sur les marchés internationaux .

saluts, considère les politique fiscale en Algérie, l'un des moyens les plus importants qui affectent le budget général de l'état utilisés par l'état pour atteindre ses, objectifs souhaites, et il est influencé et lié aux changement qui touchent les prix du pétrole dans les marches internationaux, et effet, ces changements se répercutent, positivement, ou négativement, sur le total des revenus et des dépenses publics ainsi que sur la situation globale du budget public.

mot clés: pétrole, les prix du pétrole, dépense générales, recettes, générales, la croissance économique, la politique finance.